

تقييم أثر تحويلات العاملين المصريين بالخارج في الاقتصاد المصري للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٤)

م.د. محسن إبراهيم أحمد/ كلية الإدارة والأقتصاد-جامعة التنمية البشرية

المستخلص :

تكتسب تحويلات العاملين أهمية متزايدة لمصر باعتبارها إحدى أهم الدول المصدرة للعمالة ، و أنها تأتي ضمن الدول الرائدة على مستوى العالم من حيث حجم التحويلات المتلقية، أي أنها ضمن الدول الأوائل على مستوى العالم من حيث حجم التحويلات . حيث إحتلت تدفقات تحويلات العاملين المركز الثاني من بين جميع مصادر تدفقات النقد الأجنبي بعد الصادرات السلعية ومتقدمة على إيرادات السياحة وقناة السويس و الأستثمار الأجنبي المباشر و المساعدات الرسمية خلال مدة البحث .

إن النسبة الأكبر من تحويلات العاملين في مصر تستخدم في تغطية التكاليف المعيشية اليومية مما يعكس مؤشراً سلبياً بالنسبة للعملية التنموية في مصر وذلك قد يكون بسبب ضعف وتخلف البيئة الأستثمارية في مصر . إن تحويلات العاملين تتميز عن بقية التدفقات المالية باستقرارها النسبي وبإتجاهاتها المعاكسة لدورة الأعمال في اقتصادات الدول المستقبلية لها . أي أن تحويلات العاملين قد ترتفع عند حدوث تراجع في مستوى النشاط الاقتصادي من جراء حدوث صدمات مالية أو كوارث طبيعية أو نزاعات سياسية في الدول المستقبلية للتحويلات ، وهذا ما تم ملاحظته في ارتفاع حجم التحويلات في السنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٤ في مصر والتي شهدت أوضاع سياسية و اقتصادية سيئة .

Abstract

Evaluate the impact of remittances from Egyptians working in the Egyptian economy for the period (1990 – 2014) workers' remittances is gaining increasing importance to Egypt as one of the most important labor-exporting countries in the world. That comes as part of the leading countries in the world in terms of the size of the recipient transfers, and they are in the top ten countries in the world in terms of the volume of remittances. Where workers' remittances inflows occupied second place among all sources of foreign exchange after commodity flows and advanced on tourism revenues and Suez Canal and foreign direct investment and official aid during the period of search. The highest percentage of workers ' remittances in Egypt used to cover daily living costs reflecting a negative indicator for the development process in Egypt and this may be due to poor and underdeveloped investment environment in Egypt The workers' remittances are different from the rest of its stability relative financial flows and the trends adverse to the business cycle in the economies of countries receiving them. This means that workers' remittances may rise when a decline in the level of economic activity as a result of a financial shocks, natural disasters or political conflicts in the receiving of remittances countries, and this is what has been observed in the high volume of Remittances in the years 2012 - 2014 in Egypt, which has seen political situations and economic bad.

الأجل في القطاعات السلعية المنتجة ، والمستوعبة للأيدي العاملة . بالإضافة الى ذلك فإن الحكومة المصرية لم تتمكن من وضع الخطط الكفيلة بتقليص حجم التحويلات المرسله الى مصر عبر القنوات غير الرسمية والتي تشكل حوالي نصف حجم تحويلات العاملين المرسله حسب تقديرات المنظمات الدولية الرسمية . مما تضيع على الحكومة التحكم

والسيطرة على سوق النقد الأجنبي ، وتخلق بالتالي سوق موازية في هذا المجال تنافس السوق الرسمي وتضعف بالتالي دور السياسات النقدية في التحكم بالنقد الأجنبي وسعر صرف الجنيه المصري .

- فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك تأثيراً مهماً لتحويلات العاملين المصريين بالخارج في الاقتصاد المصري ، وذلك من خلال كونها مصدراً رئيسياً لتوفير تدفقات النقد الأجنبي وبالتالي المحافظة على حالة من الأستقرار والتوازن في ميزان الحساب الجاري وما يترتب عليه من إستقرار في ميزان المدفوعات، وكذلك المحافظة على استقرار سعر صرف الجنيه المصري . الى جانب دورها الأيجابي في تقليص حدة الفقر في المجتمع المصري .

- هدف البحث :

يهدف البحث الى إثبات وتحقيق فرضية البحث من خلال إستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات المعتمدة في تقويم أثر تحويلات العاملين في إقتصادات الدول المتلقية لها . ومن هذه المعايير دور تحويلات العاملين في تغطية عجز الحساب الجاري ، ونسبة التحويلات الى الناتج المحلي الجمالي ، وحصصة الفرد من هذه التحويلات ، ونسبة التحويلات الى كل من الصادرات والأستيرادات والأستثمار الأجنبي المباشر و المساعدات الأئمانية الرسمية .

- أسلوب البحث ومصادره :

يستخدم البحث الأسلوب الوصفي التحليلي باعتباره الأسلوب الملائم للبحث في تفسير البيانات وتحليلها وإستخلاص النتائج ، وقد تم الأعتداد في صياغة الاطار النظري على المصادر العلمية العربية والأجنبية من دوريات ورسائل جامعية وكتب علمية . أما بالنسبة للبيانات والأرقام والمعلومات المتاحة حول الأقتصاد المصري فقد تم الحصول عليها من المصادر المحلية المتمثلة بالبنك المركزي المصري ووزارة الصناعة والتجارة ، وكذلك المصادر الدولية والأقليمية على رأسها البنك الدولي ونشراتها ومنظمة الهجرة الدولية و المنشورات الرسمية لجامعة الدول العربية ، الى جانب البحوث والرسائل والدراسات حول هذا الموضوع .

- حدود البحث :

- ١- الحدود الزمانية: يغطي البحث المدة (١٩٩٠ - ٢٠١٤) والتي تعتبر مدة كافية لتقويم دور التحويلات في الاقتصاد المصري .
- ٢- الحدود المكانية : يغطي البحث جمهورية مصرالعربية .

- هيكل البحث :

للوصول الى هدف البحث، فقد تم تقسيم البحث الى مبحثين رئيسيين . يتناول المبحث الأول الأطار النظري للبحث والذي يتضمن مفهوم تحويلات العاملين ، وأنواعها، وأهميتها، ودوافعها ، ومحدداتها وإستخداماتها . وخصص المبحث الثاني للجانب التطبيقي من البحث والذي يتناول تقويم أثر تحويلات العاملين بالخارج في الأقتصاد المصري للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٤ وذلك من خلال عرض نبذة عن هجرة العمالة المصرية ، وكذلك تطور حجم التحويلات خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠١٤ . ومصادر تدفقات التحويلات الى مصر ، إضافة الى اهمية وإستخدامات التحويلات في مصر . وأخيراً يتناول هذا المبحث أهم المؤشرات والمعايير المستخدمة في تقويم أثر هذه التحويلات في الأقتصاد المصري خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠١٤ . وفي النهاية توصل البحث الى مجموعة من الأستنتاجات والمقترحات .

(المبحث الأول : الاطار النظري للبحث)التحويلات (مفهومها ، أهميتها ، دوافعها ، محددها وإستخداماتها)(المطلب الأول)تحويلات العاملين بالخارج - تعريفها، أنواعها، أهميتها، وقنواتها -أولاً:- تعريف التحويلات

تعرف التحويلات دون مقابل (Unrequited transfers) بأنها: حركة الموجودات الاقتصادية من دولة إلى أخرى دون تسلم أو توقع مستقبلي بتسلم موجودات مالية أو حقيقية بالمقابل. أي أن التحويلات هبة أو منحة، لا تترتب على قيامها التزامات مستقبلية بين المانح والمتلقي. و أن هذه التحويلات تشمل البنود النقدية وغير النقدية التي تتدفق عبر القنوات الرسمية عن طريق البنوك، أو القنوات غير الرسمية مثل حمل الاموال أو السلع عبر الحدود. (صندوق النقد الدولي وآخرون ، ٢٠٠٩ ، ١٨)

وتختلف المعاملات المتضمنة تحويلات بدون مقابل عن المبادلات. إذ أن التحويلات تتم بقيام أحد المتعاملين بتقديم قيمة اقتصادية معينة الى متعامل آخر ولكن دون تسلم مقابل لها. أي يتم تحويل السلع والخدمات أو/ و الموجودات المالية بدون حدوث تبادل. (غفور، ٢٠٠٤ ، ٣) أي أن تحويلات العاملين تشير الى معاملات أحادية الجانب ، أي دون مقابل . (صندوق النقد الدولي وآخرون ، ٢٠٠٩ ، ١٩) .

ثانياً:- أنواع التحويلات:

بما أن تحويلات العاملين تعبر عن تدفقات دولية خاصة وغير تجارية أحادية الجانب، فإنها لا بد وأن تظهر في ميزان المدفوعات ، بإعتبار أن ميزان المدفوعات سجل منظم أو بيان حسابي يسجل فيه جميع العمليات التي تتم بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في الدول الأخرى، خلال مدة زمنية معينة، عادةً ما تكون سنة. (مطر وآخرون ، ٢٠٠٨ ، ١٥). حيث تظهر هذه التحويلات في ثلاث بنود وهي كالآتي :-

١- تحويلات العاملين

وتعني التحويلات المالية الجارية للعمال المقيمين في الدول الأخرى لمدة تزيد عن السنة ، وهي تمثل جزءاً مهماً من الأستثمار البشري العامل في الخارج وبالتالي فإنها تمثل المنفعة الرئيسية المباشرة لهجرة القوى العاملة (وليد ، ٢٠١١/٢٠١٠ ، ٤٣) . وتشكل هذه التحويلات عنصراً رئيسياً من عناصر التحويلات الجارية الخاصة. ويتحدد وضع الإقامة وفقاً للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات بناءً على المبدأ الذي يشير الى (ان الأفراد الذين يسافرون للعمل في الخارج يصبحون مقيمين في الاقتصاد المضيف في حال إعترافهم البقاء لمدة عام أو أكثر ، لكنهم يستطيعون الانضمام مجدداً الى أسرهم الأصلية عند العودة (صندوق النقد الدولي و آخرون ، ٢٠٠٩ ، ١٨) .

٢ :- تعويضات العاملين

وهي التي تضم الأجور والرواتب والمزايا الأخرى (عينية ونقدية) بما في ذلك ما يدفع عن العمل من تأمينات إجتماعية ، وهؤلاء العمال هم غالباً عمال مؤقتين (أقل من سنة) (الأمين، ٢٠٠٦ ، ٥) . أي أن العاملون العابرون للحدود والموسميون وغيرهم من العمال المستخدمين لأجل قصير لا يعتبرون مقيمين في الاقتصاد الذي يعملون فيه ، وبالتالي يسجل دخلهم الأجمالي تحت بند (تعويضات العاملين) (صندوق النقد الدولي و آخرون ، ٢٠٠٩ ، ١٩) .

تقويم أثر تحويلات العاملين المصريين بالخارج في الاقتصاد المصري للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٤)

- المقدمة :

تعد الهجرة من أهم القضايا في الاقتصاد العالمي المعاصر، والتي لها آثار إقتصادية وسياسية واضحة لكل من الدول المرسله والمستقبله للمهاجرين . فالهجرة تستمد أهميتها من خلال وجود (٢٣٢) مليون مهاجر على مستوى العالم، يشكلون (٣.٢%) من إجمالي عدد سكان العالم سنة ٢٠١٣ حسب بيانات منظمة الهجرة الدولية. ويعتبر تدفق التحويلات المالية المرسله من المهاجرين الى بلدانهم الأم من أكثر جوانب الهجرة تأثيراً وأهمية من الناحية الأقتصادية، حيث تكتسب تحويلات العاملين في الخارج أهمية متزايدة بمرور الزمن للدول المصدرة للعمالة، وأنها أصبحت مصدراً مهماً لتدفقات النقد الأجنبي، يفوق في بعض الدول المصدرة للعمالة، المصادر التقليدية لتلك التدفقات مثل الأستثمار الأجنبي المباشر والأقتراض الخارجي والمساعدات الأتنائية الرسمية. حيث إرتفع حجم التحويلات عالمياً من (٢) مليار دولار سنة ١٩٧٠ الى (٥٨٢) مليار دولار سنة ٢٠١٤ حسب بيانات البنك الدولي .

وتعد مصر من الدول الرائدة في تصدير العمالة من مختلف التخصصات والمهن الى مختلف دول العالم حيث بلغ عدد العاملين المصريين في الخارج حوالي (٣.٥) مليون عامل ، حيث تحتل مصر مواقع متقدمة ضمن خارطة أكبر بلدان العالم تلقياً لتحويلات العاملين في الخارج ،وهي ضمن الدول العشر الأوائل على مستوى العالم في هذا المجال خلال مدة الدراسة .

لذلك تمثل تحويلات هؤلاء العاملين أهم مصادر توفير النقد الأجنبي لمصر بعد الصادرات السلعية ، وأحد المصادر الهامة للدخل لشريحة واسعة من المواطنين المصريين، مما تساهم في تقليص حدة الفقر وبالتالي تخفيض درجة التفاوت في توزيع الدخل بين فئات المجتمع المصري .

- أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث كون مصر تعد من أكبر الدول العربية تصديراً للعمالة الى الخارج ، وأن الاقتصاد المصري من الاقتصادات التي تعتمد على تحويلات العاملين في الخارج ، مما يستوجب الأهتمام بهذا الموضوع من خلال دراسة مختلف جوانبه وتأثيراته على مجمل المتغيرات الاقتصادية في مصر ، وبيان جوانب القصور والأخفاق في التعامل مع هذا المصدر المهم من قبل صانع السياسة في مصر .

- مشكلة البحث :

بالرغم من أهمية و ضخامة حجم تحويلات العاملين المصريين بالخارج للاقتصاد المصري ، فإنها لم توظف بالشكل الأمثل في إستثمارات منتجة ، وإنما تستخدم أكبر نسبة منها في تغطية نفقات الحياة اليومية ، وهذا النوع من الأنفاق وإن كان يعتبر من وجهة نظر الاقتصاد الكلي إستثماراً في رأس المال البشري والذي يعتبر مفتاح أية عملية تنمية مستقبلية، إلا أنها تكون على حساب الأستثمارات المنتجة قصيرة

٣- تحويلات المهاجرين :

وهي تتعلق بالتغيرات في صافي الأصول والخصوم المالية والحقيقية المترتبة على الهجرة. ولا يعد هذا النوع من التحويلات بالمعنى الدقيق معاملات بين طرفين ، ولكنها قيود مقابلة لتدفقات سلعية وتغيرات في بنود مالية تنجم عن هجرة الأفراد من اقتصاد إلى آخر . فالهجرة يترتب عليها استيراد بعض الأصول المادية المنقولة التي يمتلكها المهاجر إلى الاقتصاد الجديد(المهاجر اليه) . أما أصول المهاجر غير المنقولة التي بقيت في الاقتصاد القديم(المهاجر منه) (بما في ذلك المؤسسات التي تستخدم الأرض والمباني والسلع الرأسمالية المنقولة التي بقيت في الاقتصاد القديم ولم يجر نقلها بالفعل) فتصبح استحقاقات للاقتصاد الجديد(المهاجر اليه) على الاقتصاد القديم (المهاجر منه). وتصبح استحقاقات المهاجر والتزاماته تجاه المقيمين في أي اقتصاد، غير الاقتصاد الجديد ،استحقاقات أو التزامات أجنبية لدى الاقتصاد الجديد . كما تبطل الصفة الأجنبية عن استحقاقات المهاجر على مقيمي الاقتصاد الجديد أو التزاماته إزاءهم . ويصبح صافي مجموع كل هذه التغيرات مساوياً لصافي قيمة ثروة المهاجر (غفور ، ٢٠٠٤ ، ٩) . وعرفت الأمم المتحدة الهجرة الدولية بأنها : انتقال الموارد البشرية عبر الحدود القومية على شكل طاقة جسدية وعقلية ، و يتضمن تغييراً في الإقامة امداً يتجاوز اثني عشر شهراً . والمهاجر هو الشخص الذي قدم إلى اقتصاد ما واستقر فيه، أو ينتظر أن يستقر فيه مدة عام أو أكثر . (Conda,1982,59) .

وبناءً عليه تختلف عملية تسجيل هذه الأنواع الثلاثة للتحويلات في ميزان المدفوعات . حيث تدرج تحويلات العاملين تحت بند التحويلات الجارية ضمن الحساب الجاري ، بينما تدرج تعويضات العاملين تحت بند الدخل في الحساب الجاري ، وتسجل تحويلات المهاجرين في حساب رأس المال من ميزان المدفوعات تحت بند التحويلات الرأسمالية (وليد ، ٢٠١٠/٢٠١١ ، ٤٤) .

وفي أغلب الأحيان تضاف الأنواع الثلاثة الى بعضها البعض لتعطي رقم إجمالي عن حجم التحويلات المالية للمهاجرين وتظهر في بند واحد في ميزان المدفوعات بعنوان تحويلات العاملين ، وذلك بإعتبار أن هذا النوع من التحويلات هو الأكثر أهمية للبلدان المستلمة للتحويلات المالية (الأمين ، ٢٠٠٦ ، ٥).

ثالثاً :- أهمية تحويلات العاملين للدول المستقبلية لها

تظهر أهمية تحويلات العاملين للبلدان المتلقية بالنسبة لميزان المدفوعات من خلال مدى إسهامها في تعزيز الأرصدة الاحتياطية، أو في تمويل الاستثمارات والتوظيفات المحلية والخارجية للبلد، ومن ثم دورها في إيجاد وضع سليم وقابل للاستمرار للمدفوعات الخارجية .

وقد أصبحت أهمية التحويلات كمصدر للنقد الأجنبي في بعض الدول تفوق أهمية صادراتها التقليدية من السلع والخدمات من حيث تأثيرها على أوضاع ميزان المدفوعات ، لتشكل جزءاً أساسياً في حصيللة البنود التي يعزى إليها تحقيق الفائض أو تغطية العجز (غفور ، ٢٠٠٤ ، ٢٢ - ٢٣).

كما تأتي أهمية تحويلات العاملين كونها تتميز عن باقي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بأنها تمثل أساساً تدفقات بالصرف الأجنبي، وغير مقيدة باستخدام معين، كما هو الحال بالنسبة لبعض التدفقات الأخرى لرأس المال (كلاستثمار الأجنبي المباشر والأقراض الخارجي). كذلك فإن التحويلات لا تحمّل دول الأصل بأية فوائد عليها أو أي شكل من الأشكال الأخرى لخدمة الديون، كما أنها لا تتطلب سداداً لاحقاً. أي أنها مقبوضات نهائية ولا تترتب عليها التزامات نقدية أو حقيقية مستقبلية. بالإضافة الى ذلك فإنها لا ترتبط بأي نوع من الضغوط السياسية من جانب الدول التي تتدفق منها هذه التحويلات الى دول الأصل ، كما هو الحال في تدفقات المعونات الخارجية . بالإضافة الى ذلك فقد تؤدي التحويلات إلى تحسين هيكل توزيع الدخل في هذه الدول بصورة قد لا يمكن تحقيقها من خلال برامج التنمية التي تتبناها تلك الدول ، خصوصاً في حالة هجرة الفقراء والعمال غير المهرة. وقد أوضحت الدراسات التي تمت عن استخدامات التحويلات إن التحويلات تنفق بصفة أساسية على رفع مستويات الاستهلاك والصحة والتعليم لأسر العمال، وهو ما يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة لأسر العمالة الوافدة بالمقارنة بالأسر الأخرى. (السقا ، ٢٠٠٨ ، ١)

رابعاً :- قنوات تدفق التحويلات

إن أهمية تحويلات العاملين بالنسبة للدول المتلقية لها تتحدد بالقنوات التي تنساب من خلالها التحويلات إلى الاقتصاد. وبصورة عامة تنقسم قنوات تدفق التحويلات إلى قنوات رسمية وقنوات غير رسمية. حيث تتمثل القنوات الرسمية بالبنوك والمراكز البريدية وشركات تحويل الأموال، أما القنوات غير الرسمية فتتمثل بوكلاء الحوالات غير الرسميين ، والتحويلات المالية المحمولة شخصياً إما مع الشخص نفسه أو عن طريق الأقرباء و الأصدقاء (وليد، ٢٠١٠ / ٢٠١١ ، ٤٥ - ٤٥).

وحيث أن القنوات الرسمية تقع تحت سيطرة السلطات النقدية ، والقنوات غير الرسمية تحت سيطرة القطاع الخاص ، فإن ارتفاع نسبة التحويلات المتدفقة عبر القنوات غير الرسمية تضعف أهمية التحويلات النقدية كمورد من موارد النقد الأجنبي تحت تصرف الحكومة لتمويل ميزان المدفوعات . لذلك فإن أهمية تحويلات العاملين في تغيير أوضاع

الحسابات الخارجية للبلدان المتلقية ستزداد كلما زادت نسبة التحويلات التي تتدفق من خلال القنوات الرسمية. (غفور، ٢٠٠٤ ، ٢٩)

ولعل أكبر مشكلة تتعلق بحساب تحويلات العاملين هي التدفقات عبر القنوات غير الرسمية . فقد أكدت معظم التحليلات حول هذا الموضوع ، أن جزءاً مهماً من هذه التحويلات يتم عبر القنوات غير الرسمية . فحسب تقديرات البنك الدولي فإن تحويلات العاملين عبر القنوات غير الرسمية تقدر بـ (٥٠%) من إجمالي حجم التحويلات الخارجية (خشاني، ٢٠١٠ ، ٣). كذلك أشارت دراسة للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي الى أن (ثلثي التحويلات فقط تتم بصورة رسمية، والباقي من خلال القنوات غير الرسمية) (صالح، ٢٠١٠، ٣٩/٢٠١١). وتتراوح تقديرات التحويلات غير الرسمية لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين (٢٢.٥% - ٨٥%) من إجمالي التحويلات . وكذلك فقد أوردت دراسة لبنك الاستثمار الأوروبي عام ٢٠٠٤ تقديرات لنسب التحويلات غير الرسمية للبلدان العربية من الدول الأوروبية وكانت تتراوح بين (٢٠% و ٨٠%) حيث كانت لمصر (٥٦%) (الأمين ، ٢٠٠٦ ، ١٤) ومن أهم العوامل المحددة لأختيار طريقة أو قناة التحويل من قبل المهاجري :

كلفة التحويلات: على الرغم من المحاولات التي قام بها وزراء مالية مجموعة الدول السبع (G٧) سنة ٢٠٠٤ وكذلك مجموعة الدول الثمان (G٨) سنة ٢٠٠٧ من أجل تقليص كلفة التحويلات وتوجيهها نحو القنوات الرسمية من خلال مؤسستي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (محمد خشاني، ٢٠٠٧ ، ص ١)، فإن كلفة التحويلات عن طريق القنوات الرسمية لا تزال مرتفعة بحيث بلغ متوسط كلفة التحويلات المالية على مستوى العالم (٩%) من إجمالي المبلغ المحول (UNCTAD , 2012 , 15-16). وظلت هذه النسبة (٩%) على حالها سنة ٢٠١٣ حسب تقرير البنك الدولي عن الهجرة والتحويلات في العالم (البنك الدولي ، ٢٠١٣). فحسب دراسة أجراها البنك الدولي حول كلفة التحويلات ، تبين أن المصاريف والعمولات بالنسبة للقنوات الرسمية تتراوح بين (٤.٥% - ١٢%) من المبلغ المحول ، في حين أن اللجوء الى القنوات غير الرسمية مثل نظام الحوالة لا يكلف إلا (١% - ٢%) من المبلغ المحول . وفي دراسة أخرى فقد تراوحت متوسط نسبة تكاليف التحويلات الرسمية عبر العالم سنة ٢٠٠٣ بين (١٣% - ٢٠%) من المبلغ المحول ، الأمر الذي يشجع العاملين في الخارج على استخدام القنوات غير الرسمية في التحويلات (صالح، ٢٠١٠/٢٠١١ ، ٨٦ - ٨٧). وهذا ما يتعارض مع تعهد مجموعة العشرين بالعمل على خفض تكاليف إجراء التحويلات .

بالإضافة الى عامل الكلفة فإن هناك مجموعة من العوامل الأخرى التي تؤدي الى استخدام القنوات غير الرسمية في التحويل مثل: (إيسرن و آخرون، ٢٠٠٥ ، ٦ ، ١٦ و وليد ، ٢٠١٠ / ٢٠١١ ، ٨٤ - ٨٧)

١- الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي لعملة البلد الأصلي:

يعتبر وجود الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي لعملة البلد الأصلي عامل مهم جدا لأختيار المهاجر طريقة تحويل أمواله إلى البلد الأصلي . حيث كلما إتسعت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي كلما إتجه المهاجرون إلى استخدام القنوات غير الرسمية والتحويل في السوق الموازية على إعتبار أنها أقل كلفة.

٢- السرعة:

تمثل السرعة في إستلام الأموال المحولة في البلد الأصلي أحد أهم العوامل الرئيسية لإختيار وسيلة التحويل عبر العالم لأن الجزء الأهم من هذه التحويلات يوجه لإستخدامات إستهلاكية طارئة أو صحية، ا و بسبب حالة إستثنائية وهو الأمر الذي يدفع المهاجرين الى اللجوء إلى القنوات غير الرسمية بالنظر إلى التأخير في تحويل الأموال من خلال القنوات الرسمية وذلك بسبب الإجراءات الرسمية والروتين الإداري.

٣- مدى توفر التغطية الوطنية أي مدى توفر و إنتشار القنوات الرسمية للتحويل:

يشكل ضعف التغطية بالبلدان الأصلية، أي مدى توفر و إنتشار القنوات الرسمية للتحويل (فروع البنوك ومكاتب البريد الرسمية وشركات تحويل الأموال) أحد أسباب لجوء المهاجرين إلى إستخدام المسارات غير الرسمية وتضخم نسبة التحويلات غير النظامية. وأن ضعف التغطية الوطنية يترافق مع عدم تمثيل كاف للقنوات الرسمية الوطنية في البلدان المرسله للتحويلات .

٤- الأمان :

يعتبر الأمان عامل مهم لإختيار وسيلة التحويل ، فكلما قل خطر الخسارة (الضياع والسرقة) كلما إزداد نسبيا الميل إلى إستخدام القنوات الرسمية لتمييزها بالانتظام والأمان . لكن بالرغم من ذلك يتجه المهاجرون للتحويل عبر المسارات غير النظامية وذلك بسبب غياب الثقة في المؤسسات المالية الرسمية ، في ظل عدم فعاليتها وشفافيتها و صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة في الوقت المناسب، الأمر الذي يشجع اللجوء إلى القنوات غير الرسمية لبساطتها ووضوحها.

٥- الوضعية غير القانونية للمهاجرين :

يشكل الوضع غير القانوني للمهاجرين أحد الأسباب التي تمنع هؤلاء من إستخدام القنوات الرسمية في التحويل بسبب عدم حيازتهم للوثائق الرسمية التي تثبت إقامتهم بالدول المضيفة ، مما يدفع هؤلاء الى إستخدام القنوات غير الرسمية .

(المطلب الثاني)

(دوافع ومحددات وإستخدامات تحويلات العاملين)

أولا : دوافع التحويلات المالية:

يركز الأدب الاقتصادي أساسا على الدوافع الذاتية لدى العمال المهاجرين للتحويل ، ويهمل بصورة عامة الأعتبارات الاقتصادية الكلية ، والتي يمكن ان تؤثر على تدفقات النقد الاجنبي الى دولة الأصل للمهاجرين . حيث ان (Lucas & Stark 1985) قد تناولوا ثلاثة تفسيرات أساسية لتدفقات التحويلات من المهاجرين الى أسرهم في دول الأصل وتمثل في الآتي : (Lucas & Stark, 1985 , 901-918)

١ - قد يقوم المهاجرون بالتحويل لأغراض توفير إحتياجات الغير من أفراد الأسرة .

٢ - قد يقوم المهاجر بالتحويل لدوافع ذاتية ، والتي تتمثل بالرغبة في توفير ميراث للابناء ، والرغبة في الاستثمار في بعض الأصول الرأسمالية الخاصة . أو قد تتم عملية التحويل للاستثمار في بعض الأصول الثابتة العامة بهدف تحقيق مكانة إجتماعية أعلى ، أو نفوذ سياسي للمهاجر عند عودته الى دولة الأم .

٣- وقد ينظر الى التحويل على أنه عقد ، أو نوع من الترتيبات المتبادلة بين المهاجر وأسرته في دولة الأم . وهناك سببين لهذا العقد :

السبب الأول: إذا تم تمويل عملية الاستثمار في رأس المال البشري لأفراد الأسرة من المصادر المالية للأسرة ، فإن احتمال الهجرة يرتفع بين افراد الأسرة الأكثر تعليماً . ومن ثم فإن التحويلات في هذه الحالة تعد رداً لجزء من رأس المال الذي تم استثماره من قبل الأسرة في عملية تعليمهم ، كذلك فإنه من الممكن أن يشترك أفراد الأسرة في تحمل نفقات الهجرة للمهاجر ، وكذلك نفقات القامة في دولة المهجر الحين الحصول على العمل ، ومن ثم ينظر الى التحويلات في هذه الحالة على انها عائداً على إستثمارات الأسرة. (Glytsos,1988, 524-548)

السبب الثاني : قد ينظر الى الهجرة على انها جزء من قرارات الأسرة المتعلقة بتوزيع المخاطرة التي تواجهها من جراء عمليات فشل المحاصيل الزراعية ، وإرتفاع معدل التضخم الخ . ومن ثم فإن بعض أفراد الأسرة تمثل جانباً من إستراتيجية توزيع المخاطر التي تواجهها الأسرة ، وتوفير مصدر إضافي لدخل الأسرة . وبهذا الشكل فإن التحويلات تمثل شكلاً من اشكال التأمين لكل من الأسرة والمهاجر .

ثانياً :- محددات تحويلات العاملين

تطرح الأدبيات النظرية المتعلقة بموضوع التحويلات الخارجية للعمالة مجموعتين من المحددات ، تتكون المجموعة الأولى من المحددات الأساسية للأدخار ، بينما تتضمن المجموعة الثانية إعتبارات إستثمارية والتي تتلخص بالأسعار النسبية وسياسات الحوافز المتبعة في الدول المرسله للعمالة من أجل إستقطاب تدفقات التحويلات . وتحتوي المجموعة الأولى من المحددات المميزات السكانية للعمالة الأجنبية وخصائصها الاجتماعية . أما المجموعة الثانية فتختص بفارق المعدلات بين العوائد على الاستثمارات في الدول المرسله والمستقطبة للعمالة و العوامل التي تشملها هذه المجموعة هي الأسعار ، والفوائد ، ومعدلات التضخم السائدة في تلك البلدان . (د. عبد العزيز الحمد العويش وآخرون، ٢٠٠٣، ٢٥)

ويرى الباحثان (Albadawi & Rocha1992) بأن المجموعة الأولى من المحددات تسيطر عليه إعتبارات الدخل والعوامل الديموغرافية للعامل المهاجر و أسرته والتي تتمثل بوجود مستوى مطلوب أو مرغوب فيه من التحويلات الذي لا بد منه لتحسين الوضع المعيشي لعائلة العامل في بلد الأم . بغض النظر عن أي إعتبارات أخرى . (د. عبد العزيز الحمد العويش وآخرون، ٢٠٠٣، ٢٦)

أما المجموعة الثانية من المحددات والتي تسيطر عليها إعتبارات إقتصادية و إستثمارية وتعكس أثراً ملحوظاً بالبيئة الأقتصادية السائدة في البلدان المستقبلة والمرسله للعمالة ، وتحدهذه العوامل الجزء المتبقي من التحويلات (أي الجزء الزائد عن المستوى المطلوب أو المرغوب للتحويلات) . (د. عبد العزيز الحمد العويش وآخرون، ٢٠٠٣، ٢٧)

أما فيما يتعلق بالدراسات التطبيقية التي أجريت عن دول منطقة الشرق الأوسط فيما تخص العوامل المحددة للتحويلات

المالية الى الدول المرسله للعمالة . الدراسة التي اعدّها (السقا ١٩٩٨) عن محددات تحويلات المهاجرين العرب ، حيث توصل السقا الى نتائج منها أن تعادل أو تباين معدلات الفائدة وأسعار الصرف بين الدول المرسله والمستقبله للعمالة تعد من المحددات الأساسية لتدفقات التحويلات . (السقا ، ١٩٨٨ ، ٦٦-٦٧).

وفي دراسة أخرى حول تقييم أثر السياسات الاقتصادية التي إتبعها الأردن على تدفق تحويلات العاملين من الخارج ، فقد توصل (السقا ٢٠٠٥) الى نتيجة مفادها أن هناك علاقة سلبية قوية بين الفرق في سعر الفائدة في البلدين المستقبله والمرسله للعمالة وبين تدفق التحويلات ، والذي يعكس إرادة العامل المهاجر في تعظيم العائد المالي لمخافهم من الأصول المالية . (عثامنة والزعبي ، ٢٠٠٨ ، ٣٠٨)

كذلك فقد توصل (السقا ، ٢٠٠٨) في دراسة أخرى حول تحويلات العمالة الوافدة الى أن العوامل المحددة لتدفق تحويلات العمالة من الدول المستقبله (المضيفة) تتمثل بمستويات الدخل ومعدلات التضخم في تلك الدول (المضيفة) فيما يتعلق بهدف الاستثمار في الأصول المختلفة ، بالإضافة الى معدل العائد على الأصول المالية أو الحقيقية في تلك الدول . الى جانب مدى سماح تلك الدول للعامل بتحويل امواله الى دولة الأم . (السقا ، ٢٠٠٨ ، ١)

ومن ناحية أخرى رفض (Swamy 1981) كون معدلات الفائدة و أسعار الصرف محددات مهمة في هذا الإطار ، حيث توصل الى أن عوامل عدم الاستقرار (أي التقلبات في مستويات الدخل) في إقتصاديات الدول المرسله والمستقبله للعمالة هي على الأرجح أهم العوامل التي تؤثر في حجم التحويلات الى الدول المرسله للعمالة . (د. عبد العزيز الحمد العويش وآخرون، ٢٠٠٣ ، ٢٧)

وتوصلت دراسة أخرى (للأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، ٢٠٠٣) الى وجود علاقة طردية بين حجم التحويلات الفردية وكل من الناتج المحلي الأجمالي (مستوى النشاط الاقتصادي) ومعدلات الأجور . بينما هناك علاقة عكسية بين حجم التحويلات ومعدلات العوائد المحلية والأجنبية مقاسة بمعدلات الفائدة . (د. عبد العزيز الحمد العويش وآخرون، ٢٠٠٤ ، ٢٣)

وهذه النتائج توافقت الى حد كبير مع تلك التي توصلت اليها (دراسة المسح الاستطلاعي الذي أجرته إدارة الدراسات والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون الخليجي على عينة من العاملين الأجانب بالمملكة العربية السعودية ٢٠٠٣) ، حيث توصلت الى أهمية متغيرات الأجر والدخل والعائد على الاستثمارات المالية كمحددات لحجم التحويلات التي يقوم بها العمال الأجانب لبلداتهم الأم . (الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، ١٢٣).

ثالثاً :- إستخدامات تحويلات العاملين

تفيد العديد من الدراسات ان إستخدامات التحويلات تتشابه مجالاتها في الدول النامية . فهي تستخدم بالدرجة الأولى في تلبية إحتياجات إستهلاكية يومية للأسر يساعدها على البقاء أو لرفع مستوى معيشتها.

ثم تستخدم لتغطية الأنفاق على الصحة والتعليم ، ليأتي بعد ذلك دور إقتناء السلع المعمرة خاصة الأدوات المنزلية الكهربائية . ثم يبدأ الأهتمام بترميم المنزل وتحسينه أو بناء منزل جديد . ويترافق ذلك مع شراء أراضي زراعية أو أراضي للبناء . وكذلك تستخدم في إنفاق إجتماعي خاص مثل الزواج أو الأنفاق المرافق لحالات الوفاة . ويخصص جزء منها

لدفع الديون المترتبة عن الهجرة . وما يتبقى يذهب الى الأذخار وقد يكون الأذخار على شكل شراء مصوغات ذهبية في بعض المناطق ، ثم يخصص للاستثمار وإيجاد أنشطة مولدة للدخل (Cerstin S.,2003, 16)

وقد لا تختلف الصورة في مجملها في الدول العربية المستقبلية للتحويلات عن الدول النامية بخصوص استخدامات التحويلات . حيث وعلى الرغم من اختلاف الأهمية النسبية لكل من تلك الأوجه على مستوى الدول العربية، تظل أوجه الإنفاق في الأغراض الاستهلاكية والإنفاق على التعليم والصحة وشراء العقارات على رأس أولويات استخدام تلك التحويلات . حيث يلاحظ من الجدول (١) والخاص بأحدث نتائج إستطلاع محدود لأستخدام التحويلات في عدد من الدول العربية المتلقية للتحويلات بأن الإنفاق على الأغراض الاستهلاكية اليومية تتراوح بين (٣٣ % في سوريا و ٧٤% في الأردن) وكذلك تتراوح الإنفاق على التعليم والصحة بين (١٦% للأردن و ٣١% للمغرب) إضافة الى أن الإنفاق على شراء المساكن وتحسينها تتراوح بين (٤% في كل من الأردن وسوريا و ٣٤% في تونس) . بينما يلاحظ انخفاض حجم التحويلات الموجهة لإقامة أنشطة إنتاجية واستثمارية ، حيث تتراوح بين (٣% في سوريا و ١٦% في تونس) وليس لدى هذه الدول القنوات التي تمكنها من تعبئة هذه التحويلات وتوجيهها إلى استثمارات حقيقية . حيث أن كافة الدول العربية المتلقية للتحويلات تعاني من هذه المشكلة ، وإن كان الأمر يختلف حدته من دولة لأخرى . وفي هذا السياق فإن التحويلات ذاتها غالباً ما تقع في دائرة الاتهام كونها سبباً رئيسياً في إهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع الزراعة وعدم القدرة على بناء قاعدة صناعية. ("الهجرة الدولية والتنمية" ، ٢٠١٤ ، ٣٦-٣٧)

الجدول (١)

النسبة المئوية لأوجه إنفاق تحويلات العاملين في بعض الدول العربية (%)

الدولة	الأنفاق على تكاليف الحياة اليومية	النفق على التعليم والصحة	الأنفاق على شراء منزل أو ترميمه	الأنفاق على إنشاء شركة	الأنفاق على الاستثمارات	أخرى
الجزائر	٤٥	١٣	٢٣	٣	٥	١١
المغرب	٤٦	٣١	١٦	-	٥	٢
تونس	-	٢٣	٣٤	٢	١٦	٢٥
الأردن	٧٤	١٦	٤	-	٦	-
لبنان	٥٦	٢٤	٥	٥	٥	٥
سوريا	٣٣	٣٦	٤	-	٣	٢٤

المصدر : الجدول من إعداد الباحث إستناداً إلى :

- جامعة الدول العربية ، قطاع الشؤون الاجتماعية ، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، التقرير الأقليمي للهجرة الدولية العربية " الهجرة الدولية والتنمية " ، ٢٠١٤ ، ص ٣٧ .
- محمد الأمين فارس ، تحويلات العمال المهاجرين الى المنطقة العربية " السمات والآثار " ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الأسكوا ، ٢٠٠٦ ، ص ص (١٤ - ١٥) .

(المبحث الثاني)

الجانب التطبيقي للبحث

(تقويم أثر تحويلات العاملين بالخارج في الاقتصاد المصري للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٤)

(المطلب الأول)

تحويلات العاملين المصريين بالخارج - تطورها، مصادرها، أهميتها وإستخداماتها-

أولاً: - نبذة عن هجرة العمالة المصرية

تعود حركة الهجرة المصرية المعاصرة الى منتصف السبعينات من القرن العشرين وتحديدأ سنة ١٩٧٦ عندما تم رفع القيود والحواجز التي كانت تحول دون الهجرة ، وبذلك بدأت ظاهرة الهجرة المؤقتة بالذات وبدأت تتدفق أعداد كبيرة من المهاجرين الى دول الخليج العربي وذلك بسبب تزايد الطلب على العمالة المصرية والناجمة عن إرتفاع أسعار النفط بعد حرب ١٩٧٣ وتبني تلك الدول خطط وبرامج تنمية طموحة، بحيث بلغ عدد المصريين المهاجرين (١.٤) مليون مهاجر سنة ١٩٧٦ .

وبسبب التطورات التي حصلت في مجال الهجرة المصرية ولأهمية تحويلات العاملين المصريين في الخارج ، فقد اولت الحكومة المصرية إهتماماً بهذا الجانب ، حيث قامت بإنشاء وزارة الدولة لشؤون الهجرة والمصريين في الخارج سنة ١٩٨١ ، وأصدرت قانون الهجرة ورعاية المصريين في الخارج رقم ١١١ لعام ١٩٨٣ وذلك لرعاية المصريين بالخارج وتقديم الخدمات والتسهيلات اللازمة لهم . ثم تغيرت هذه الوزارة من وزارة دولة الى وزارة القوى العاملة والتشغيل سنة ١٩٩٦ ، والتي سميت بعد ذلك وزارة القوى العاملة والهجرة . (وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية وآخرون ، ٢٠٠٣ ، ٢٠ - ٢٣)

ومن حيث تركيبة العمالة المصرية المهاجرة فإن مصر تعد من الدول الرائدة في تصدير العمال الى الخارج من جميع التخصصات والمهن . أما على المستوى الدولي فيتركز المهاجرون المصريون في الولايات المتحدة وأوروبا وبدرجة اقل في كندا وأستراليا . وتتسم الهجرة إلى الدول النفطية بأنها هجرة مؤقتة حيث لا تسمح القوانين في تلك الدول بإعطاء المهاجر الإقامة الدائمة، ولذلك يفضل المهاجرون المصريون الذين يرغبون في الإقامة الدائمة في الخارج التوجه إلى الدول التي تسمح قوانينها بمنحهم حق الإقامة الدائمة، بصفة خاصة الولايات المتحدة وأوروبا . حيث بلغ عددالمصريين المهاجرين هجرة دائمة في هذه الدول (٨٢٤) ألف مهاجر سنة ٢٠٠١ ، تركز حوالي ٨٠% منهم في خمس دول وهي أمريكا ثم كندا و إيطاليا وأستراليا واليونان ، حيث كان نصيب أمريكا لوحدها من هذه النسبة (٣٨.٦ %) ، والنسبة المتبقية (٢٠%) يتوزعون في بقية الدول الأوروبية. (وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية وآخرون، ٢٠٠٣، ٣٢، ٢٠٠٣)

و لما كانت أسواق العمل في تلك الدول ترتفع درجة تنافسيتها بشكل واضح، فإن أصنافاً معينة فقط من المهاجرين هم من يمكنهم الهجرة والحصول على حق الإقامة في تلك الدول، وهي العمالة الماهرة وذوو التخصصات العلمية المرتفعة. معنى ذلك أن معظم العمالة المصرية المهاجرة إلى الدول النفطية هي عمالة ذات مهارات اقل ومستويات علمية اقل، بما في ذلك المدرسون وعمال المكاتب والمهنيون المتنوعون، وعمال البناء والوظائف المرتبطة أساساً بقطاع الإنشاء، وجميع هؤلاء هم مهاجرون مؤقتون، أي أن لهم مستوى مستهدفاً من المدخرات التي يسعون إلى تحقيقها، ثم يعودون مرة أخرى إلى مصر، ومن ثم تعود معهم مدخراتهم . حيث بلغ عدد العمالة المهاجرة هجرة مؤقتة حوالي (١.٩) مليون مصري سنة ٢٠٠١ ، تركزت أكبر نسبة من العمالة المؤقتة في ست دول عربية وهي السعودية وليبيا والكويت والأردن والامارات ، بحيث شكل نصيب تلك الدول (٥٨٧.٦%) وكانت نصيب السعودية لوحدها (٤٨.٣%) . (وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية وآخرون، ٢٠٠٣، ٢٧، ٢٩)

ثانياً :- تدفقات تحويلات المصريين العاملين بالخارج للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٤)

أن الأرقام المدرجة عن التحويلات لاتعبر عن الحجم الفعلي أو الحقيقي لتحويلات العمال المهاجرين وذلك لأن البيانات المسجلة رسمياً عن التحويلات تعبر عن التحويلات التي يتم من خلال قنوات التحويل الرسمية فقط ، والواقع أن التحويلات التي تتدفق من خلال القنوات غير الرسمية أو التي تتدفق بصحبة العمال المهاجرين أنفسهم سواء بصورة نقدية او عينية تمثل أهم مصادر التحيز في بيانات التحويلات . حيث تبين من الجانب النظري من البحث بأن حوالي نصف حجم التحويلات يتم عن طريق القنوات غير الرسمية في مصر والذي قدر ب(٥٦%) .

من خلال الجدول (٢) يمكن الوقوف على تطور تحويلات العاملين بالخارج ، حيث يتبين منه بأن حجم التحويلات إرتفع من (٤٢٨٣.٥) مليون دولار سنة ١٩٩٠ الى (١٩٥٧٠.٤) مليون دولار سنة ٢٠١٤ وبمعدل نمو سنوي بلغ (٩.٢%) للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٤) . وعلى الرغم من ان تحويلات المهاجرين المصريين تمثل تدفقات لرؤوس الأموال الخاصة، إلا أنها تتأثر بشكل عام بالعوامل الاقتصادية والسياسية. وهذا ما يلاحظ من ارتفاع حجم التحويلات بصورة استثنائية للسنتين ١٩٩٢ و ١٩٩٣، حيث بلغت (٦١٠٤) مليون دولار و(٥٦٦٤) مليون دولار على التوالي، ويعكس ذلك التطورات التي سادت في أعقاب حرب الخليج الثانية ، حيث تم الاستغناء عن أعداد كبيرة من المهاجرين الفلسطينيين والأردنيين والسودانيين واليمنيين في دول الخليج وإحلالهم بشكل أساسي بعمالة مصرية . واستمرت التحويلات بعدها بالتراجع وظلت تتذبذب إرتفاعاً وإخفاضاً بشكل طفيف الى أن وصلت الى (٣٢٣٥.٣) مليون دولار سنة ١٩٩٩ ، ولكنها بدأت بالإنخفاض الى (٢٨٥٢) مليون دولار سنة ٢٠٠٠ وهو أدنى مستوى لها خلال مدة البحث (١٩٩٠ - ٢٠١٤) وهذا قد يعود الى إنخفاض سعر النفط في سوق النفط الدولية نهاية العقد التاسع من القرن العشرين حيث بلغ ١٢.٣ دولار سنة ١٩٩٨ و ١٧.٥ دولار سنة ١٩٩٩ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٥) ، بالإضافة الى إنخفاض عدد العمال المهاجرين ، حيث إنخفض الى حوالي ٢٣٠.٥١٢٥ عامل سنة ٢٠٠٠ بعد أن كان العدد ٢٩٠.٠٠٠٠ عامل سنة ١٩٩٦ (أنظر الجدول ٩) . واستمرت التحويلات عند هذا المستوى المنخفض وإن ارتفعت قليلاً ولكنها لم تتجاوز سقف المليارين دولار إلا بحلول سنة ٢٠٠٤ حيث بلغت

٣٣٤٠٠٧ مليون دولار ، وهذا قد يفسر بإرتفاع سعر النفط حيث وصل سعر البرميل الواحد ٣٦ دولارا واستمر بالأرتفاع ليبلغ ٥٠٠٦ دولارا سنة ٢٠٠٥ الى أن وصل الى ٩٤٠١ دولارا سنة ٢٠٠٨ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٩) ، وإرتفعت تحويلات العاملين بموازات إرتفاع اسعار النفط بحيث بلغت ٥٠١٧٠٣ مليون دولار سنة ٢٠٠٥ و ٨٦٩٤٠٦ مليون دولار سنة ٢٠٠٨ الذي يعتبر أعلى مستوى وصلتها تلك التحويلات خلال المدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٩) .

وإن ما يدعم هذا التحليل هو أن موازنات الدول النفطية مرتبطة أساساً بالأيرادات النفطية المرتبطة أساساً بأسعار النفط في السوق الدولية ، بحيث يتوسع حجم الأنفاق العام في تلك الدول وما يترتب عليه إرتفاع الطلب على العمالة الاجنبية ، وعلى وجه الخصوص العمالة الفنية والعمالة غير الماهرة التي تعمل في مشاريع الأسكان والبنية التحتية ، علما بأن ٨٧,٦ % من العمالة المصرية المهاجرة " هجرة مؤقتة " تتواجد في الدول النفطية . وهذا ما يؤدي الى إرتفاع دخول هؤلاء العمال وبالتالي إرتفاع حجم التحويلات . بالإضافة الى أن إرتفاع اسعار النفط يدل على ارتفاع النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة المستهلكة للنفط وما يترتب عليه في إرتفاع المستوى المعيشي للمهاجرين " الهجرة الدائمة " وبالتالي إرتفاع حجم التحويلات .

والملاحظ أن التحويلات تجاوزت لأول مرة سقف العشرة مليار دولار سنة ٢٠١٠ حيث بلغت ١٢٤٥٣,١ مليون دولار واستمرت بالأرتفاع للسنوات اللاحقة الى أن وصلت الى ١٩٥٧٠٠٤ مليون دولار سنة ٢٠١٤ ، وهو أعلى مستوى لها خلال مدة الدراسة (١٩٩٠ - ٢٠١٤) . وهذا الأرتفاع الكبير في حجم التحويلات قد يفسر الى جانب بقاء أسعار النفط مستقراً نسبياً عند مستويات مرتفعة والتي تراوحت بين (٧٧,٥ و ١٠٩,١ دولار) ، بالأرتفاع في عدد العاملين المصريين في الخارج حيث بلغ ٣٤٦٥٧٠٧ عام ٢٠١٣ وهو أكبر عدد مسجل رسمياً خلال مدة البحث. (أنظر الجدول ٩) .

بالأضافة الى كل ذلك فإن التطورات السياسية والاقتصادية التي حدثت في مصر نتيجة ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما تبعتها من أحداث ومشاكل إقتصادية التي دفعت العمال المصريين في الخارج الى زيادة حجم التحويلات الى ذويهم في مصر للتغلب على هذه الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة ، وذلك لأن تحويلات العاملين تتميز عن بقية التدفقات المالية باستقرارها النسبي وأن اتجاهاتها تعاكس دورة الأعمال في اقتصادات الدول المستقبلية للتحويلات ، أي أن تحويلات العاملين قد ترتفع عند حدوث تراجع في مستوى النشاط الاقتصادي من جراء حدوث صدمات مالية أو كوارث طبيعية أو نزاعات سياسية في الدول المستقبلية للتحويلات (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٧ ، ١٨٦ ،) ، خصوصا ان النسبة الأكبر من

تحويلات العاملين في الدول النامية "ومن ضمنها مصر أيضاً" تستخدم في تغطية تكاليف المعيشة اليومية والذي يعتبر أساسا ضمن محددات تحويلات العاملين .

الجدول (٢)

معدل النمو السنوي لأجمالي تحويلات العاملين المصريين في الخارج للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٤)
(المبالغ بملايين الدولارات)

السنوات	إجمالي تحويلات العاملين	معدل النمو السنوي %
١٩٩٠	٤٢٨٣,٥	--
١٩٩١	٤٠٥٤	(٥,٤)
١٩٩٢	٦١٠٤	٥٠,٦
١٩٩٣	٥٦٦٤	(٧,٢)
١٩٩٤	٣٦٧٢	(٣٥,٢)
١٩٩٥	٣٢٢٦	(١٢,١)
١٩٩٦	٣١٠٧	(٣,٧)
١٩٩٧	٣٦٩٧	١٩
١٩٩٨	٣٣٧٠	(٨,٨)
١٩٩٩	٣٢٣٥,٣	(٤)
٢٠٠٠	٢٨٥٢	(١١,٨)
٢٠٠١	٢٩١١,٤	٢,١
٢٠٠٢	٢٨٩٣,١	(٠,٦)
٢٠٠٣	٢٩٦٠,٩	٢,٣
٢٠٠٤	٣٣٤٠,٧	١٢,٨
٢٠٠٥	٥٠١٧,٣	٥٠,٢
٢٠٠٦	٥٣٢٩,٥	٦,٢
٢٠٠٧	٧٦٥٥,٨	٤٣,٦
٢٠٠٨	٨٦٩٤	١٣,٦
٢٠٠٩	٧١٤٩,٦	(١٧,٨)
٢٠١٠	١٢٤٥٣,١	٧٤,٢
٢٠١١	١٤٣٢٤,٣	١٥,٢
٢٠١٢	١٩٢٣٦,٤	٣٤,٣
٢٠١٣	١٧٨٣٣,١	(٧,٣)

٩,٧	١٩٥٧٠,٤	٢٠١٤
٩,٢	٦٩٠٥,٤	متوسط المدة (١٩٩٠ - ٢٠١٤)

المصدر : الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى :

البنك الدولي ، بيانات ومؤشرات حول مصر للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٤) .
الأرقام بين قوسين قيم سالبة .

ثالثاً :- مصادر تدفقات تحويلات المصريين في الخارج

أن التوزيع الجغرافي للمهاجرين المصريين في الخارج لا بد ان ينعكس في تدفقات التحويلات إلى الداخل، حيث يتبين من الجدول (٣) والذي يبين الأهمية النسبية لتدفقات تحويلات المهاجرين المصريين من مختلف دول المهجر إلى إجمالي التحويلات خلال المدة (١٩٩٩ - ٢٠٠٩) ، ان الولايات المتحدة الأمريكية تعد أكبر مصادر التحويلات إلى مصر، حيث يتم تحويل أكثر من ثلث تحويلات المهاجرين منها والبالغة (٣٣.٦ %) . وتتسم الهجرة إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية بأنها هجرة دائمة، وتمثل المشكلة الأساسية للتحويلات من المهاجرين المقيمين في الخارج بصفة دائمة في أنها تميل نحو التناقص بمرور الوقت، مع ضعف الروابط مع دولة الأصل بمرور الزمن، وتتوقف نهائياً مع الأجيال التالية الذين يرتبطون أساساً بدولة المهجر وتنفصل روابطهم مع دولة الأصل، ما لم يحدث إحلال من مهاجرين جدد .

الجدول (٣)

الأهمية النسبية لمصادر تحويلات العمالة المصرية بالخارج الى مصر للمدة (١٩٩٩ - ٢٠٠٩)

متوسط المدة (١٩٩٩ - ٢٠٠٩)	مصدر التحويلات
٣٣,٦	الولايات المتحدة الأمريكية
١٨,١	المملكة العربية السعودية
١٤	الكويت
١٢,٤	الإمارات العربية المتحدة
٣,٩	بريطانيا
٣,٦	المانيا

٣,٤	سويسرا
١,٦	قطر
١,٤	فرنسا
١,٢	إيطاليا
٠,٧	البحرين
٠,٥	هولندا
٠,٤	عمان
٠,٤	لبنان
٠,٣	كندا
٠,٢	أسبانيا
٠,٢	اليونان
٠,٢	اليابان
٠,١	ليبيا
٣,٦	دول أخرى
١٠٠	الاجمالي

المصدر : د. ابراهيم محمد السقا ، تحويلات العمالة المصرية : نظرة عامة عامة ، ٢٠١٠ ، ص ٣ .

وتأتي المملكة العربية السعودية بالمرتبة الثانية من حيث حجم التحويلات بنسبة ١٨,١% من إجمالي التحويلات ، ثم تليها الكويت بنسبة ١٤% ، بعدها الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الرابعة بنسبة ١٢,٤% ، ثم بريطانيا بنسبة ٣,٩% بعدها ألمانيا بنسبة ٣,٦% . ومن الملاحظ أن الدول النفطية الخليجية تستحوذ على ما يقارب نصف تحويلات العمالة المصرية والتي بلغت (٤٧,٢%) من إجمالي تحويلات العاملين المصريين خلال تلك المدة . وكما أسلفنا فإن الهجرة المصرية الى الدول الخليجية تتميز بكونها هجرة مؤقتة ، ومن إيجابيات هذا النوع من الهجرة أنه شديد الصلة بالوطن وبالتالي فإن المهاجر يحول النسبة الأكبر من مدخراته الى البلد الام خصوصاً في ظل عدم السماح لهم بإستثمار مدخراتهم داخل تلك الدول المستقبلية لهم . وهذا ما يفسر تأثير تحويلات العاملين الى مصر بالتقلبات الاقتصادية التي تشهدها تلك الدول وبالأخص ما يرتبط بالتقلبات في أسعار النفط والتي تعد المصدر الرئيسي لتمويل الموازنات العامة فيها .

رابعاً :- أهمية تحويلات المصريين في الخارج للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٤) :

تكتسب تحويلات المهاجرين أهمية متزايدة لمصر باعتبارها إحدى أهم الدول المصدرة للعمالة على مستوى العالم .. فمن ملاحظة الجدول (٤) يتبين بأن مصر تأتي بالمرتبة الأولى على مستوى العالم من حيث حجم التحويلات المتلقية سنة ١٩٩٣ وبمبلغ (٥٦٦٤) مليون دولار ، ولكنها تراجعت الى المرتبة الرابعة عشرة في سنة ٢٠٠٣ على الرغم من إرتفاع حجم التحويلات المتلقية الى أكثر من أربعة اضعاف حجمها سنة ١٩٩٣ وبمبلغ ٢٩٦٠,٩ مليون دولار . ولكنها عادت واحتلت المرتبة السابعة عالمياً في سنة ٢٠١٣ وبمبلغ قياسي ١٩٥٧٠,٤ مليون دولار وهو أعلى ما وصلت اليه التحويلات خلال مدة البحث .

جدول (٤)

ترتيب مصر ضمن أكبر البلدان المستقبلية لتحويلات العاملين في الخارج للسنوات (١٩٩٣ و ٢٠٠٣ و ٢٠١٣)
(المبالغ بملايين الدولارات)

٢٠١٣			٢٠٠٣			١٩٩٣		
حجم التحويلات	الدولة	الترتيب	حجم التحويلات	الدولة	الترتيب	حجم التحويلات	الدولة	الترتيب
٧٠٣٨٨.٦	الهند	١	٢٠٩٩٩.٢	الهند	١	٥٦٦٤.٠	مصر	١
٢٩٩١٠.٥	الصين	٢	١٦٦٥٣.٧	المكسيك	٢	٥٠٣١.٩	فرنسا	٢
٢٨٤٠٣.٥	الفلبين	٣	١٤٥٤٢.٥	الصين	٣	٤٥٨٠.٨	بلجيكا	٣
٢٥١٩٤.٨	فرنسا	٤	١١٣١٠.٧	فرنسا	٤	٤٣٩٣.٧	ألمانيا	٤
٢٤٤٦٢.٣	المكسيك	٥	١٠٢٤٣.٠	الفلبين	٥	٤٣١٥.١	البرتغال	٥
٢٠٨٢٩.٢	نايجيريا	٦	٦٥٦٧.٨	إسبانيا	٦	٣٩٧٩.٠	المكسيك	٦

١٩٥٧٠٠٤	مصر	٧	٦٣٠٤٠١	كوريا الجنوبية	٧	٣٥٢٢٠٨	الهند	٧
١٧٠٦٦٠٠	باكستان	٨	٥٩٨٩٠٣	بلجيكا	٨	٢٩١٩٠٠	تركيا	٨
١٤٩٨٢٠٨	بنغلاديش	٩	٥٧٨٣٠٥	المانيا	٩	٢٨٨٦٠٨	كوبا	٩
١١٤٥٢٠٦	بلجيكا	١٠	٥٠٢٩٠١	المملكة المتحدة	١٠	٢٦٧٠٠٦	إيطاليا	١٠
٩٩٨١٠٩	إيطاليا	١١	٣٩٦٤٠٠	باكستان	١١	٢٦٥٥٠٠	اليونان	١١
٨٥٥١٠٢	اندونيسيا	١٢	٣١٩١٠٧	بنغلاديش	١٢	٢٥٨٧٠٠	الفلبين	١٢
٧٧٧٦٠٥	روسيا	١٣	٣٠٤٢٠١	البرتغال	١٣	٢٣٢١٠٥	إسبانيا	١٣
٧٤٠٩٠٠	بولندا	١٤	٢٩٦٠٠٩	مصر	١٤	١٩٥٩٠٠	المغرب	١٤

المصدر :- الجدول من إعداد الباحث بالأستناد الى :

- البنك الدولي ، بيانات ومؤشرات حول تحويلات العاملين .

ومن هذا المنطلق أصبحت تحويلات العاملين بالخارج مصدرا مهما لتدفقات النقد الأجنبي الى جانب المصادر التقليدية لتلك التدفقات مثل إيرادات الصادرات و إيرادات السياحة و إيرادات قناة السويس وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الأتمائية الرسمية ، وهي تفوقت على إيرادات قناة السويس و الاستثمار الأجنبي المباشر و المساعدات الأتمائية الرسمية وحتى على الإيرادات السياحية. وتتميز التحويلات كتدفقات للنقد الأجنبي بأنها غير مكلفة ، ولا تحمل أية التزامات مستقبلية تجاه تلك التدفقات . ومن خلال الجدول (٥) يلاحظ بأن تحويلات العاملين تحتل المرتبة الأولى من بين جميع المصادر الأخرى لتدفقات النقد الأجنبي سنة ١٩٩٣ حيث بلغت الأهمية النسبية لتحويلات العاملين الى إجمالي تدفقات النقد الأجنبي (٣٣,٦ %) تليها الصادرات السلعية ونسبة (١٩,٨ %) ، لكنها تأتي بالمرتبة الثالثة سنة ٢٠٠٣ بعد كل من إيرادات الصادرات و الإيرادات السياحية ونسبة (١٢,٩ %) ، ولكنها عادت لتحتل المرتبة الثانية بعد إيرادات الصادرات ونسبة (٢٩,٧ %) تليها المساعدات الأتمائية الرسمية ونسبة (٩,٢ %) سنة ٢٠١٣ .

الجدول (٥)

الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في الخارج مقارنة بالمصادر الأخرى لتدفقات النقد الأجنبي في

مصر للسنوات ١٩٩٣ و ٢٠٠٣ و ٢٠١٣ (المبالغ بملايين الدولارات)

٢٠١٣		٢٠٠٣		١٩٩٣		إجمالي التدفقات و الأهمية النسبية لها مصادر التدفقات
الأهمية النسبية %	إجمالي التدفقات	الأهمية النسبية %	إجمالي التدفقات	الأهمية النسبية %	إجمالي التدفقات	
٣٦,٨	٢٢٠٩٠	٤٥,٥	١٠٤٥٢,٠٥	١٩,٨	٣٣٣٧,٣	الصادرات السلعية

٨,٩	٥٣٦٩	١١,٢	٢٥٧٠	١١,٨	١٩٩٠	ايرادات قناة السويس
٨,٥	٥٠٧٣	٢٤	٥٥٠٠	١٠,٦	١٧٧٩	الأيرادات السياحية
٢٩,٧	١٧٨٣٣	١٢,٩	٢٩٦١	٣٣,٦	٥٦٦٤	تحويلات العاملين بالخارج
٧,٠	٤١٩٢	١	٢٣٧	٢,٩	٤٩٣	الاستثمار الأجنبي المباشر
٩,٢	٥٥٠٦	٥,٤	١٢٣٧	٢١,٣	٣٥٩٣	المساعدات الدولية الرسمية
١٠٠	٦٠٠٦٣	١٠٠	٢٢٩٥٧,٥	١٠٠	١٦٨٥٦,٣	إجمالي تدفقات النقد الأجنبي

المصدر :- الجدول من اعداد الباحث بالأستناد الى :

- البنك المركزي المصري ، ميزان المدفوعات المصري.

- البنك الدولي ، بيانات ومؤشرات حول مصر ٢٠١٣ .

خامساً :- إستخدامات تحويلات العاملين المصريين بالخارج

كما هو الحال في الدول النامية والدول العربية ، فإن تحويلات العاملين المصريين في الخارج تستخدم في نفس المجالات وإن اختلفت الأهمية النسبية لها ، بدءاً بتمويل التكاليف المعيشية اليومية والتي تشكل ما يقارب نصف مجالات إستخدام تلك التحويلات مروراً بتمويل نفقات التعليم والصحة والمنازل والعقارات وما يتبقى منها توجه نحو الإستثمارات . من الجدول (٦) والذي يعرض ثلاثة دراسات مختلفة بشأن إستخدام تلك التحويلات ، يتبين بأن المصروفات المعيشية اليومية تستحوذ على ٤٣% حسب دراسة بنك الإستثمار الأوروبي لسنة ٢٠٠٦ ، تليها تجديد أو بناء منزل بنسبة ١٨% ، بعدها تمويل الاستثمار بنسبة ١٥% ، ثم الانفاق على التعليم بنسبة ١٢% و أخيراً الأنفاق على الأستخدامات الأخرى التي تستحوذ النسبة المتبقية وهي ١٢% . وكذلك في دراسة منظمة الهجرة الدولية لسنة ٢٠١٠ فإن المصروفات المعيشية اليومية تستحوذ على ٥٥,٨% من استخدام التحويلات ، يليها التعليم بنسبة ١٥,٥% والصحة بنسبة ١١,٨% ، بعدها يأتي الأنفاق على الأستثمار بنسبة ٥,٨% يليها الأستخدامات الأخرى والتي تستحوذ على النسبة المتبقية وهي ١١,١% . وكذلك حسب دراسة جامعة القاهرة في سنة ٢٠١٤ ، فإن الأنفاق على المصروفات اليومية والتعليم والصحة استحوذ على ٦٢,٣% وهي تعتبر أقل من النسبة التي حددتها دراسة منظمة الهجرة الدولية لسنة ٢٠١٠ ولكنه أكبر من النسبة التي حددتها دراسة بنك الاستثمار الأوروبي لسنة ٢٠٠٦ . وتأتي بعدها الأنفاق على

تجديد أو بناء منزل بنسبة ٢٢,٤% و شراء الأراضي بنسبة ٧,١% والأستثمار استحوذ على ٥% فقط والتي تعتبر أقل من النسبة المخصصة في السبطين ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ مما يعكس مؤشراً سلبياً بالنسبة للعملية التنموية في مصر . وقد يعزى سبب انخفاض النسبة المخصصة للأستثمار طيلة مدة الدراسة الى البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي خرج منها العمالة المهاجرة كونها بيئة ريفية فقيرة ولم تلبي بعد المتطلبات المعيشية الأساسية من مأكل وملبس ومسكن والرعاية الصحية المناسبة ، لذلك فإن أي إرتفاع في دخول عوائل هؤلاء المهاجرين يوجه بالدرجة الأساس الى إشباع تلك الاحتياجات، وذلك لأرتفاع الميل الحدي للأستهلاك عند هذه الطبقات .

الجدول (٦)

أوجه إنفاق تحويلات العاملين بالخارج في مصر طبقاً لثلاث دراسات ميدانية للسنوات ٢٠٠٦ و

٢٠١٠ و ٢٠١٤

دراسة جامعة القاهرة ٢٠١٤	دراسة المنظمة الدولية للهجرة ٢٠١٠	دراسة بنك الأستثمار الأوروبي ٢٠٠٦	أوجه الأنفاق
٦٢,٣%	٥٥,٨%	٤٣%	المصرفات المعيشية اليومية
	١٥,٥	١٢%	التعليم
	١١,٨	-	الصحة
٢٢,٤%	-	١٨%	تجديد أو بناء منزل
٧,١%	-	-	شراء أراضي
٥,٠%	٥,٨%	١٥%	استثمار
٣,٣%	١١,١	١٢%	أخرى
١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	إجمالي الأنفاق

المصدر :- الجدول من إعداد الباحث استناداً الى :

- محمد خشاني ، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال أفريقيا ، الرباط ، ٢٠٠٧ ، ص ١٧ .

- أيمن زهري ، إستراتيجيات وسياسات توجيه تحويلات العاملين بالخارج نحو تمويل التنمية -

حالة مصر - ديسمبر ٢٠١٤ .

الى جانب ذلك فإن هناك سبباً آخر لا يقل أهمية عن ذلك وهو ضعف وتخلف البيئة الأستثمارية في مصر كباقي الدول النامية ، والتي هي بيئة طاردة وغير مستوعبة للأستثمار بسبب البيروقراطية المعقدة وإرتفاع التكاليف وعدم

الشفافية ، وخصوصا في السنوات الأخيرة بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي شهدتها مصر وهي بطبيعة الحال عوامل طاردة لرؤوس الأموال التي تبحث دائما عن بيئة مستقرة وآمنة .

ومن خلال الجدول (٧) يلاحظ بأن الدول العربية المتلقية للتحويلات (عدا تونس)، لا تتمتع ببيئة أعمال جيدة وفقاً لمؤشرات بيئة الأعمال المعروضة في الجدول بحيث تمكنها من اجتذاب رؤوس الأموال وذلك بسبب انتشار البيروقراطية وتعقد استخراج التصاريح وارتفاع تكلفة المعاملات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية . كما يرجع ذلك أيضاً إلى الثقافة والتقاليد السائدة وعدم تطور المؤسسات القانونية لحماية المستثمر، وكذلك الأنظمة المالية والضريبية بشكل يساعد على جذب هذه التحويلات و تعبئتها وتوجيهها إلى استثمارات منتجة، وهو ما تفتقر إليه أغلب هذه الدول ، خاصة فيما يتعلق بالمدخرات الصغيرة وأساليب التمويل للمشروعات الصغيرة . مع العلم أن مصر تعتمد على تحويلات هؤلاء العمال بعد الصادرات السلعية في الحصول على تدفقات النقد الاجنبي .

إن هذه النظرة الى إستخدام النسبة الأكبر من التحويلات الى الإنفاق الاستهلاكي والذي غالباً ما يتمثل في الإنفاق على الغذاء والملبس والصحة والتعليم وهي أمور وإن بدت " ظاهرياً " استهلاكية ولا تُخدم عملية التنمية بشكل مباشر ، إلا أنها من وجهة نظر الاقتصاد الكلي بالأمكان إعتبرها استثمارية بالأساس لأنها ترفع من قدرات رأس المال البشري (أي جزء من الأستثمار البشري) الذي يمثل القوة الدافعة لأي اقتصاد . لكنه وعلى الرغم من كل ذلك وحتى في حالة توجيه أكبر نسبة من التحويلات إلى الاستهلاك فإنها بلا شك تساعد على تخفيف حدة الفقر خاصة في ظل عدم وجود شبكة اجتماعية كفوءة في مصر . (جامعة الدول العربية ، ٢٠١٤ ، ٣١) حيث بينت دراسة (Adams ١٩٩١) بأن (٩,٨%) من سكان مصر قد تجاوزوا بفضل الهجرة منطقة الفقر . (خشاني ، ٢٠٠٧ ، ٢ ، وكذلك أكدت بعض التقديرات أن زيادة التحويلات الرسمية بنحو ١٠% يؤدي في المتوسط الى تخفيف حدة الفقر بحوالي ٣,٥% . (الهجرة الدولية والتنمية ، ٢٠١٤ ، ٢٩)

الجدول (٧)

ترتيب الدول العربية المتلقية للتحويلات طبقاً لمؤشرات بيئة الأعمال لسنة ٢٠١٤

الدول المتلقية للتحويلات	مرونة بيئة الأعمال	بدء النشاط	إستخراج تصاريح الأعمال	الحصول على الكهرباء	تسجيل العقارات	الحصول على الأئتمان	حماية المستثمر	تسديد الضرائب	التبادل التجاري مع العالم الخارجي	تنفيذ العقود	حل المنازعات
تونس	٥١	٧٠	١٢٢	٥٥	٧٢	١٠٩	٥٢	٦٠	٣١	٧٨	٣٩
المغرب	٨٧	٣٩	٨٣	٩٧	١٥٦	١٠٩	١١٥	٧٨	٣٧	٨٣	٦٩
لبنان	١١١	١٠	١٧٩	٥١	١١٢	١٠٩	٩٨	٣٩	٩٧	١٢	٩٣

الأردن	١١٩	١١٧	١١١	٤١	١٠٤	١٧٠	١٧٠	١٧٠	٣٥	٥٧	١٣	١١٣
مصر	١٢٨	٥٠	١٤٩	١٠٥	١٠٥	٨٦	١٤٧	١٤٨	٨٣	١٥	٣	١٤٦
اليمن	١٣٣	١١٤	١٠١	١١٦	٦١	١٧٠	١٣٨	١٢٩	١٢٨	٨٥	١٢٦	١٢٦
السودان	١٤٩	١٣١	١٦٧	١١٣	٤١	١٧٠	١٥٧	١٠٨	١٥٥	١٥	٨٩	٨٩
الجزائر	١٥٣	١٦٤	١٤٧	١٤٨	١٧٦	١٣٠	٩٨	١٧٤	١٣٣	١٢	٦٠	٦٠
سوريا	١٦٥	١٣٥	١٨٩	٨٢	٨٢	١٨٠	١١٥	١٢٠	١٤٧	١٧	١٢٠	١٢٠

المصدر: جامعة الدول العربية ، قطاع الشؤون الاجتماعية ، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة ،

التقرير الأقليمي للهجرة ، الهجرة الدولية والتنمية ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ٣٨ .

ملاحظة :- تصنيف الدول على المقياس يكون من (١ - ١٨٩) ، حيث يعبر الرقم (١) عن أفضل

تصنيف والرقم (١٨٩) عن الأسوأ

(المطلب الثاني)

المؤشرات المستخدمة في تقويم اثر تحويلات العاملين في الاقتصاد المصري

يمكن تقييم أثر التحويلات في اقتصاديات الدول المتلقية باستخدام العديد من المؤشرات منها :

أولاً :- نسبة تحويلات العاملين الى الناتج المحلي الأجمالي (GDP)

يعتبر مؤشر نسبة تحويلات العاملين الى الناتج المحلي الأجمالي من المؤشرات التي تستخدم لمعرفة أثر التحويلات في إقتصاد أي بلد . لذلك ومن أجل تحليل أثر تحويلات العاملين المصريين بالخارج فإنه يتم اللجوء الى هذا المؤشر ، حيث يتبين من الجدول (٨) بأن متوسط نسبة التحويلات الى الناتج المحلي الأجمالي في مصر بلغ حوالي (٥٥ %) للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٤ . حيث سجلت أعلى نسبة سنة ١٩٩٢ والبالغة (١٤,٦ %) وذلك بسبب الحجم الكبير للتحويلات في تلك السنة والبالغة (٦١٠٤) مليون دولار والذي يعتبر أكبر حجم للتحويلات للمدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٦ بسبب العوامل المذكورة عند تحليل تدفقات التحويلات .

أما أدنى نسبة للتحويلات الى الناتج المحلي الأجمالي فقد سجلت في سنة ٢٠٠٠ وباللغة (٢,٩%) وذلك يعود الى ان تحويلات العاملين قد سجلت أقل حجم لها في تلك السنة خلال مدة الدراسة (١٩٩٠ - ٢٠١٤) لأسباب المذكورة سابقا، هذا الى جانب أن الناتج المحلي الأجمالي قد بلغ اقصى حجم له في تلك السنة خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٦ . وكذلك يلاحظ من نفس الجدول بأن نسبة التحويلات الى الناتج المحلي الأجمالي قد اخذت إتجاهاً تنازلياً منذ سنة ١٩٩٢ وبإستمرار الى أن وصلت الى أدناها سنة ٢٠٠٠ ، والتي تعتبر حداً فاصلاً، بحيث أخذت هذه النسبة إتجاهاً تصاعدياً وبإستمرار حتى نهاية مدة البحث سنة

٢٠١٤ بإستثناء سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ وذلك قد يعود الى لأزمة المالية العالمية (فيما يخص سنة ٢٠٠٩) والتي أثرت أيضاً على تحويلات العاملين ، مما يشير بوضوح الى أهمية تحويلات العاملين للاقتصاد المصري وإمكانية إستمرار هذه الأهمية مستقبلاً .

ثانياً:- حصة الفرد من تحويلات العاملين

يعتبر هذا المؤشر أيضاً من المؤشرات المعتمدة في مجال تقييم أثر تحويلات العاملين في إقتصاد البلدان المتلقية لهذه التحويلات . حيث يتبين من الجدول (٨) بأن متوسط حصة الفرد المصري بلغت (٩١) دولارا خلال مدة البحث (١٩٩٠ - ٢٠١٤) ، أعلاها سنة ٢٠١٢ والتي بلغت (٢٢٥) دولار ، بينما ادناها كانت سنتي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ وبواقع (٤١) دولارا . والملاحظ أن متوسط حصة الفرد من التحويلات بدأت منذ سنة ١٩٩٣ بالتراجع المستمر حتى وصلت أدنى مستوى لها سنة ٢٠٠٣ ولكنها بدأت بالتصاعد المستمر حتى سنة ٢٠١٢ (عدا سنة ٢٠٠٩) والتي شهدت تراجعا بسبب تراجع التحويلات وربما يعود السبب في ذلك الى الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨ . وكذلك يظهر من الجدول بأن حصة الفرد من التحويلات تجاوزت حاجز ١٥٠ دولار إعتبارا من سنة ٢٠١٠ بحيث واصلت إرتفاعها حتى وصلت الى ٢٢٥ دولار سنة ٢٠١٢ وبعدها إتجه نحو التناقص ولكنها عادت وارتفعت مرة أخرى مما يشير بوضوح الى أهمية هذه التحويلات بالنسبة للاقتصاد المصري في لأزمة الاقتصادية التي واجهتها مصر والناجمة عن الظروف والتقلبات السياسية التي شهدتها مصر منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والذي يشير الى مدى إرتباط العاملين المصريين بالخارج بوطنهم ومساهماتهم في المحافظة على إقتصاد بلدهم عند الأزمات ، وهذا عكس إتجاه مصادر الأيرادات الأخرى في مثل تلك الظروف . عموما يمكن القول بأن (٩١) دولار كمتوسط حصة الفرد من التحويلات في مصر خلال مدة الدراسة تبدو منخفضة، إلا أننا إذا أخذنا في الاعتبار متوسط عدد أفراد الأسرة، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي والذي بلغ حوالي (١٥٨٠) دولار خلال مدة البحث .

وأوضاع أسر المهاجرين الدخلية، فان هذه الأرقام تصبح جوهرية على مستوى الأسرة. ولتوضيح أكثر حول مدى أهمية التحويلات لأسر المهاجرين على وجه الخصوص فإنه يتم اللجوء الى تحديد حصة العامل المصري في الخارج من إجمالي التحويلات .

ومن خلال الجدول (٩) يتبين التذبذب الواضح في حصة العامل من التحويلات حيث بلغت ١٩٤٧ دولار سنة ١٩٩٠، ثم إنخفضت الى ١٠٧١,٤ دولار سنة ١٩٩٦ وذلك بسبب زيادة عدد العاملين المصريين بالخارج بحوالي ٧٠٠٠٠٠ عامل مقارنة بسنة ١٩٩٠ من جهة ، فضلاً عن إنخفاض حجم التحويلات بحوالي ١١٧٦,٥ مليون دولار من جهة أخرى . ولكنها عادت وارتفعت سنة ٢٠٠٠ الى ١٢٣٧,٢ دولار على الرغم من إنخفاض حجم التحويلات وذلك بسبب إنخفاض عدد العاملين المصريين بالخارج الى ٢٣٠٥١٢٥ عامل . واستمرت حصة العامل من التحويلات بالإنخفاض في السنتين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ . ولكن الملاحظ أنها بلغت اقصى حجم لها سنة ٢٠١٣ وبواقع ٥١٤٥,٦ دولار على الرغم من إرتفاع عدد المصريين العاملين بالخارج الى أقصى حد له خلال تلك المدة وبواقع ٣٤٦٥٧٠٧ عامل ، لكنه بالمقابل إرتفعت حجم التحويلات الى ١٧٨٣٣,١ مليون دولار . لذلك يمكن القول بان تحويلات العاملين أدت الى إرتفاع المستويات المعيشية للأسر الذين لديهم شخص عامل في الخارج ، فإذا أفترضنا بأن لكل أسرة عامل واحد في الخارج فقط ، فإن ذلك يعني أنه بحدود ثلاثة ملايين أسرة مصرية إستفادت من هذه المبالغ المحولة . وإذا قدرنا متوسط عدد أفراد الأسرة في مصر ب (٥) أفراد، فذلك يعني بأن حوالي (١٥) مليون شخص يستفيدون من التحويلات الخارجية ، فإذا علمنا من الجدول (٨) بأن متوسط عدد سكان مصر للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٤) كان حوالي ٧١,٦ مليون شخص ، فإنه يعني أن حوالي (٢١%) من سكان مصر إستفادوا من هذه التحويلات مما أدى الى إنخفاض نسبة الفقر وتقليل الفوارق في توزيع الدخل وإرتفاع مستويات الدخل لشريحة كبيرة من المواطنين المصريين، والذي يعكس أثر أيجابي لتحويلات العاملين المصريين بالخارج على النمو الأقتصادي في مصر .

الجدول (٩)

تطور عدد المصريين العاملين في الخارج وحصة العامل الواحد من التحويلات المرسله للمدة (

١٩٩٠ - ٢٠١٣)

السنوات	عدد المصريين العاملين في الخارج	حجم تحويلات العاملين (مليون دولار)	حصة العامل الواحد من إجمالي التحويلات (بالدولار)
١٩٩٠	٢٢٠٠٠٠٠	٤٢٨٣,٥	١٩٤٧,٠
١٩٩٦	٢٩٠٠٠٠٠	٣١٠٧,٠	١٠٧١,٤
٢٠٠٠	٢٣٠٥١٢٥	٢٨٥٢,٠	١٢٣٧,٢
٢٠٠١	٢٧٠٠٠٠٠	٢٩١١,٤	١٠٧٨,٣
٢٠٠٢	٢٧٠٠٠٣٦	٢٨٩٣,١	١٠٥٧,٤
٢٠١٣	٣٤٦٥٧٠٧	١٧٨٣٣,١	٥١٤٥,٦

المصدر :- الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى :

- وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية ومنظمة الهجرة الدولية ، الهجرة المصرية المعاصرة ٢٠٠٣ ، ص ٤٧
- محمد خشانى ، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال أفريقيا ، الرباط ، ٢٠٠٧ ، ص ٢ .
- جامعة الدول العربية ، قطاع الشؤون الاجتماعية ، التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية ، الهجرة الدولية والتنمية ٢٠١٤ ، ص ١١ .
- ملاحظة : على الرغم من ان هناك مصادر تقدر عدد المصريين في الخارج بنحو (٦) ملايين وأحياناً تصل هذه التقديرات الى (٩) ملايين عامل . ولكن هذه الأرقام مجرد تقديرات غير رسمية ، عليه يقتصر البحث على الأرقام والأحصائيات المنشورة من قبل الجهات الرسمية .
- ثالثاً :- نسبة تحويلات العاملين الى الصادرات

الجدول (١٠)

نسبة تحويلات العاملين في الخارج الى إجمالي الصادرات والأستيرادات المصرية للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٤) (المبالغ بملايين الدولارات)

السنوات	إجمالي تحويلات العاملين	إجمالي الصادرات	إجمالي الأستيرادات	نسبة تحويلات العاملين الى الصادرات %	نسبة تحويلات العاملين الى الأستيرادات %
١٩٩٠	٤٢٨٣,٥	٤٢٥٠	١١٤٢٥	100,8	37,5
١٩٩١	٤٠٥٤	٣٨٨٠,١	١٠٠٥٤,١	104,5	40,3
١٩٩٢	٦١٠٤	٣٧٢٥,١	١٠٧٢٨,٢	163,9	56,9
١٩٩٣	٥٦٦٤	٣٣٣٧,٣	١٠٦٤٧,١	169,7	53,2
١٩٩٤	٣٦٧٢	٤٩٥٧	١٢٨١٠,٥	74,1	28,7
١٩٩٥	٣٢٢٦	٤٦٠٨,٥	١٤١٠٦,٦	70	22,9
١٩٩٦	٣١٠٧	٥٣٤٥,٤	١٥٥٦٤,٨	58,1	20
١٩٩٧	٣٦٩٧	٥١٢٨,٤	١٦٨٩٩	72,1	21,9
١٩٩٨	٣٣٧٠	٤٤٤٥,١	١٧٠٠٧,٦	75,8	19,8
١٩٩٩	٣٢٣٥,٣	٦٣٨٧,٧	١٧٨٦٠	50,6	18,1

17,4	40,3	١٦٤٤١,٣	٧٠٧٨,٢	٢٨٥٢	٢٠٠٠
19,9	40,9	١٤٦٣٧,٣	٧١٢٠,٨	٢٩١١,٤	٢٠٠١
19,5	35,3	١٤٨٢٠,٣	٨٢٠٥,٤	٢٨٩٣,١	٢٠٠٢
16,2	28,3	١٨٢٨٦,٣	١٠٤٥٢,٥	٢٩٦٠,٩	٢٠٠٣
13,8	24,2	٢٤١٩٢,٨	١٣٨٣٣,٤	٣٣٤٠,٧	٢٠٠٤
16,5	27,2	٣٠٤٤١	١٨٤٥٥,١	٥٠١٧,٣	٢٠٠٥
13,9	24,2	٣٨٣٠٨,١	٢٢٠١٧,٥	٥٣٢٩,٥	٢٠٠٦
14,5	26,1	٥٢٧٧١,٢	٢٩٣٥٥,٨	٧٦٥٥,٨	٢٠٠٧
17,3	34,5	٥٠٣٤٢,٢	٢٥١٦٨,٩	٨٦٩٤	٢٠٠٨
14,6	30	٤٨٩٩٣,١	٢٣٨٧٣,١	٧١٤٩,٦	٢٠٠٩
23	46,1	٥٤٠٩٥,٥	٢٦٩٩٢,٥	١٢٤٥٣,١	٢٠١٠
24,2	57,1	٥٩٢١٠,٩	٢٥٠٧١,٩	١٤٣٢٤,٣	٢٠١١
31,1	84,2	٦١٨٩٩	٢٢٨٥٦	١٩٢٣٦,٤	٢٠١٢
29,8	80,7	٥٩٧٥٨	٢٢٠٩٠	١٧٨٣٣,١	٢٠١٣
29,1	87,9	٦٧١٨٧	٢٢٢٦١	١٩٥٧٠,٤	٢٠١٤
24,8	64,3	متوسط المدة (١٩٩٠ - ٢٠١٤)			

المصدر : الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى :

- البنك الدولي ، بيانات ومؤشرات حول مصر للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤).
- البنك المركزي المصري ، ميزان المدفوعات المصري .
- وزارة الصناعة والتجارة المصرية ، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .
- د.منى فريد بدران وآخرون ، لمحة عن الاقتصاد المصري، الهيئة العامة للأستثمار والمناطق الحرة، نوفمبر ٢٠١٣ .

يعد معيار نسبة التحويلات الى الصادرات من المؤشرات المستخدمة في تقويم أثر التحويلات في إقتصاد اي بلد ، باعتبار ان متغيري التحويلات و الصادرات من مصادر النقد الاجنبي خصوصاً للدول المصدرة للعمالة مثل مصر . فعند ملاحظة الجدول (١٠) يتبين بأن نسبة التحويلات الى الصادرات بلغت ١٠٠,٨% سنة ١٩٩٠ واستمرت بالارتفاع للسنوات اللاحقة الى أن وصلت ١٦٩,٧% سنة ١٩٩٣ وذلك بسبب التراجع المستمر للصادرات المصرية في تلك السنوات ، مع بقاء التحويلات الخارجية عند مستويات مرتفعة .

بعدها أخذت النسبة منحى تنازلي وبشكل كبير بحيث وصلت الى ٧٤,١% سنة ١٩٩٤ واستمرت بالانخفاض طيلة السنوات اللاحقة حتى سنة ٢٠٠٤ (عدا سنتي ١٩٩٧ و ١٩٩٨) وذلك بسبب التراجع المستمر في حجم التحويلات من جهة ، وإرتفاع قيمة الصادرات في نفس الوقت من جهة أخرى . بينما تذبذبت هذه النسبة إرتفاعا وإنخفاضا للمدة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩ . لكن الملاحظ أن نسبة التحويلات الى الصادرات أخذت بالارتفاع منذ سنة ٢٠١٠ واستمرت بهذا الاتجاه الى أن وصلت الى ٨٧,٩% سنة ٢٠١٤ وهي أعلى ماوصلت اليها طيلة المدة (١٩٩٤ - ٢٠١٤) ذلك بسبب إرتفاع حجم تحويلات العاملين الى جانب إنخفاض قيمة الصادرات و الناجمة عن الظروف والأحداث السياسية والاقتصادية التي شهدتها مصر في تلك المدة . أما بخصوص متوسط نسبة التحويلات الى الصادرات للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٤ فإنها بلغت ٦٤.٣% وهي نسبة مرتفعة ، وتعكس الدور المهم لتحويلات العاملين في توفير النقد الأجنبي لمصر .

بالإضافة الى ذلك فإن إرتفاع هذه النسبة وعند إحتساب تحويلات العاملين ضمن الصادرات تسهم في تحسين الجدارة الائتمانية للدول المستقبلية للتحويلات ، الأمر الذي يعزز قدرتها على الاقتراض من الأسواق المالية الدولية وبشروط أفضل . وذلك لأن نسبة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات، التي تمثل أحد أهم مؤشرات قياس عبء المديونية، والذي تعتمد المؤسسات المالية الدولية لتقييم الجدارة الائتمانية، تتحسن عند احتساب تحويلات العاملين ضمن الصادرات. وقد أوضح تقرير للبنك الدولي أن الجدارة الائتمانية في حالة لبنان ، على سبيل المثال ، تتحسن من (B -) دون احتساب تحويلات العاملين إلى (B+) عند احتسابها(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٧ ، ١٨٦) .

رابعاً :- نسبة تحويلات العاملين الى الأستيرادات

فيما يتعلق بنسبة تحويلات العاملين الى الأستيرادات ، يتبين من الجدول (١٠) بأن هذه النسبة بلغت ٣٧,٥% سنة ١٩٩٠ ، وبدأت بالارتفاع في السنتين ١٩٩١ و ١٩٩٢ حيث بلغت ٥٦,٩% سنة ١٩٩٢ وهي أعلى ما وصلت اليه هذه النسبة خلال مدة البحث (١٩٩٠ - ٢٠١٤) بعدها بدأت النسبة بالانخفاض بشكل طفيف سنة ١٩٩٣ ، لكن الملاحظ أن هذه النسبة إنخفضت بشكل كبير بحيث وصلت الى ٢٨,٧% سنة ١٩٩٤ وذلك بسبب الأرتفاع الكبير في حجم الأستيرادات من جهة وإنخفاض كبير في حجم التحويلات من جهة أخرى . واستمرت بعدها هذه النسبة بالانخفاض حتى سنة ٢٠٠٩ (عدا السنتين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢)، حيث سجلت أدنى مستوى لها سنة ٢٠٠٤ وبالبلغة ١٣,٨% خلال مدة البحث . لكنها عادت وارتفعت منذ سنة ٢٠١٠ وبلغت ٢٣% واستمرت بالارتفاع حتى وصلت الى ٣١,٣% سنة ٢٠١٢ وهي أعلى ما وصلت اليه بعد سنة ١٩٩٣ بسبب الأرتفاع الكبير في حجم التحويلات . وبسبب الأخفاض الطفيف جداً في حجم الأستيرادات فقد بقيت النسبة عند مستوى مرتفع نسبياً وذلك بسبب بقاء حجم التحويلات عند مستوياتها المرتفعة .

عموماً فقد بلغ متوسط نسبة تحويلات العاملين المصريين بالخارج الى إجمالي الاستيرادات (٢٤,٨ %) خلال مدة البحث (١٩٩٠ - ٢٠١٤) بمعنى أن تدفقات النقد الأجنبي من تحويلات العاملين يغطي ٢٤,٨ % من إجمالي إستيرادات مصر . وهي نسبة عالية وتستوجب من الحكومة المصرية وضع البرامج والخطط الكفيلة بالمحافظة على هذه التحويلات وتنميتها من خلال جعلها تتدفق وتنساب الى الأقتصاد المصري عن طريق القنوات الرسمية بغية الأستغلال الأمثل لها .

وقد يصبح دور التحويلات أكبر من ذلك بكثير إذا ما أخذ بنظر الأعتبار حجم السلع المستوردة عن طريق عملية الأستيراد بدون التحويل الخارجي والتي تمول جزء كبير منها عن طريق تحويلات العاملين بالخارج ، هذا بالإضافة الى حجم السلع التي تدخل الى الداخل المصري عند عودة هؤلاء العاملين الى مصر سنوياً .

خامساً :- نسبة تحويلات العاملين الى الأستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الأستثمار الأجنبي احد المصادر الرئيسية لتوفير النقد الأجنبي لأي بلد ، وبما أن تحويلات العاملين بالخارج تعد مصدراً آخرًا للبلدان المصدرة للعمالة (مثل مصر) ، عليه فإن مقارنة التحويلات بالأستثمار الأجنبي المباشر تصبح معياراً من المعايير الأساسية لتقييم أثر تحويلات العاملين في الأقتصاد المصري . حيث يتبين من الجدول (١١) بان أقل نسبة لتحويلات العاملين الى الأستثمار الأجنبي المباشر في مصر بلغت ٥٣,١ % سنة ٢٠٠٦ ويعود السبب في ذلك الى الأرتفاع الكبير في حجم الأستثمار الأجنبي المباشر ، حيث سجلت ثاني أكبر حجم للأستثمار الأجنبي المباشر بمقدار ١٠٠٤٣ مليون دولار خلال مدة البحث (١٩٩٠ - ٢٠١٤) ، بينما سجلت أعلى نسبة لتحويلات العاملين الى الأستثمار الأجنبي المباشر سنة ٢٠١١ حيث بلغت ٢٩٦٧,٥ وذلك بسبب الأحداث السياسية الناجمة عن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما نتج عنها من ظروف إقتصادية وإجتماعية وأمنية التي دفعت العاملين المصريين بالخارج الى زيادة حجم التحويلات المرسله الى ذويهم للتغلب على الظروف المعيشية الصعبة التي كانوا يعانون منها ، حيث بلغ حجم التحويلات ١٤٣٢٤,٣ مليون دولار خلال السنة المذكورة، هذا من جهة، إضافة الى إنخفاض حجم الأستثمار الأجنبي المباشر والذي سجل ٤٨٢,٧ مليون دولار فقط خلال نفس السنة بسبب سوء و تراجع البيئة الأستثمارية التي رافقت تعقد المشهد السياسي والاقتصادي في مصر في تلك السنة .

لكن الملاحظ أن حجم الأستثمار الأجنبي المباشر بدأ بالأرتفاع بشكل غير متوقع منذ سنة ٢٠١٢ حيث بلغ ٢٧٩٧,٧ مليون دولار واستمر بالأرتفاع الى أن وصل الى ٤١٩٢,٢ و ٤٧٨٣,٢ مليون دولار للسنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على التوالي ، وذلك بسبب إرتفاع صافي التدفق الى الأقتصاد المصري للأستثمارات الواردة لتأسيس شركات (أوزيادة رؤوس أموالها) ، بالإضافة الى إرتفاع صافي التدفق للداخل للأستثمارات في قطاع البترول ، وكذلك الأستثمارات الواردة لشراء عقارات بمعرفة غير المقيمين ، تركزت أساساً في مشروع بيت الوطن . (البنك المركزي المصري ٢٠١٤/٢٠١٥ ، ٧٠)

ومن نفس الجدول يلاحظ بأن متوسط نسبة تحويلات العاملين المصريين بالخارج الى الأستثمار الأجنبي المباشر خلال مدة البحث ١٩٩٠ - ٢٠١٤ بلغ (٥٦٣%) وهي نسبة مرتفعة تشير الى اهمية ودور تحويلات العاملين في توفير النقد الأجنبي للأقتصاد المصري ، بحيث تعادل أكثر من خمسة اضعاف ونصف حجم الأستثمار الأجنبي المباشر خلال مدة البحث .

سادساً :- نسبة تحويلات العاملين الى الإعانات الأئمانية الرسمية

تعد الإعانات الأئمانية الرسمية من المصادر التقليدية للحصول على النقد الأجنبي بالنسبة للدول النامية ، وتعد مصر إحدى تلك الدول التي تتلقى سنوياً إعانات ائمانية رسمية دولية . لذلك فإن نسبة تحويلات العاملين بالخارج الى إجمالي الإعانات الأئمانية الرسمية تعتبر مؤشراً أو معياراً لتقويم دور وأثر تحويلات العاملين بالخارج في الأقتصاد المصري خلال مدة البحث (١٩٩٠ - ٢٠١٤) .

من ملاحظة الجدول (١١) يتبين بأن أدنى نسبة لتحويلات العاملين الى الإعانات الأئمانية الرسمية بلغت ٧٤,٧% سنة ١٩٩١. وذلك بسبب الأرتفاع الكبير في حجم الإعانات الأئمانية الرسمية التي تلقتها مصر من دول الخليج بصورة خاصة ، بحيث كانت الأعلى للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٢ ، والتي بلغت ٥٤٢٥,٦ مليون دولار، بسبب وقوفها الى جانب تلك الدول ومشاركتها في حرب تحرير الكويت والتي غزاها العراق

نسبة تحويلات العاملين الى الأمانات الأتمائية الرسمية %	نسبة تحويلات العاملين الى الأستثمار الأجنبي %	إجمالي الأمانات الأتمائية الرسمية	الأستثمار الأجنبي المباشر	إجمالي تحويلات العاملين	السنوات
الجدول (١١)					
نسبة تحويلات العالمين المصريين بالخارج الى كل من الأستثمارات الأجنبيية المباشرة والأمانات الأتمائية الرسمية للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٤) (جميع المبالغ بالدولار)					
٢٧٨,٣	٥٨٣,٦	١٥٣٨,٩	٧٣٤	٤٢٨٣,٥	١٩٩٠
٧٤,٧	١٦٠٢,٤	٥٤٢٥,٦	٢٥٣	٤٠٥٤	١٩٩١
١٢١,٨	١٣٢٩	٥٠١٠,٠	٤٥٩	٦١٠٤	١٩٩٢
١٥٧,٧	١١٤٩	٣٥٩٢,٥	٤٩٣	٥٦٦٤	١٩٩٣
١٥٤,١	٢٩٢,٤	٢٣٨٢,٦	١٢٥٦	٣٦٧٢	١٩٩٤
١٢٠,٥	٥٣٩,٥	٢٦٧٧,٦	٥٩٨	٣٢٢٦	١٩٩٥
١٥٤,٥	٤٨٨,٥	٢٠١٠,٥	٦٣٦	٣١٠٧	١٩٩٦
١٦٨,٩	٤١٤,٩	٢١٨٩,٥	٨٩١	٣٦٩٧	١٩٩٧
١٦٩,٨	٣١٣,٢	١٩٨٤,٨	١٠٧٦	٣٣٧٠	١٩٩٨
١٦٥,٦	٣٠٣,٧	١٩٥٣,٩	١٠٦٥,٣	٣٢٣٥,٣	١٩٩٩
١٨٠,٤	٢٣٠,٩	١٥٨٠,٥	١٢٣٥,٠	٢٨٥٢	٢٠٠٠
٢١٩,٣	٥٧٠,٩	١٣٢٧,٦	٥١٠	٢٩١١,٤	٢٠٠١
٢٣٠,٤	٤٤٧,٢	١٢٥٥,٦	٦٤٧	٢٨٩٣,١	٢٠٠٢
٢٣٩,٤	١٢٤٧,٢	١٢٣٧,٠	٢٣٧,٤	٢٩٦٠,٩	٢٠٠٣
٣٣٨,٦	٢٦٦,٦	٩٨٦,٧	١٢٥٣,٣	٣٣٤٠,٧	٢٠٠٤
٣٤٤,٧	٩٣,٣	١٤٥٥,٦	٥٣٧٥,٦	٥٠١٧,٣	٢٠٠٥
٥٣٥,٦	٥٣,١	٩٩٥,١	١٠٠٤٣,٠	٥٣٢٩,٥	٢٠٠٦
٦٧٥,٨	٦٦,١	١١٣٢,٨	١١٥٧٨,١	٧٦٥٥,٨	٢٠٠٧
٤٩٩,٠	٩١,٦	١٧٤٢,٣	٩٤٩٤,٦	٨٦٩٤	٢٠٠٨
٧١٥,٠	١٠٦,٥	١٠٠٠,٠	٦٧١٢,٠	٧١٤٩,٦	٢٠٠٩
٢٠٨٥,٢	١٩٥	٥٩٧,٢	٦٣٨٥,٦ (٣٠٣)	١٢٤٥٣,١	٢٠١٠

٢٠٨٥,٢	١٩٥	٥٩٧,٢	٦٣٨٥,٦	١٢٤٥٣,١	٢٠١٠
٣٤٥٥,٨	٢٩٦٧,٥	٤١٤,٥	٤٨٢,٧	١٤٣٢٤,٣	٢٠١١
١٠٦٤,٨	٦٨٧,٦	١٨٠٦,٦	٢٧٩٧,٧	١٩٢٣٦,٤	٢٠١٢
٣٢٣,٩	٤٢٥,٤	٥٥٠٥,٧	٤١٩٢,٢	١٧٨٣٣,١	٢٠١٣
١٦٤,٢	٤٠٩,١	١١٩٢٠,٣	٤٧٨٣,٢	١٩٥٧٠,٤	٢٠١٤
٥٠٢	٥٦٣	متوسط المدة (٢٠١٤ - ١٩٩٠)			

المصدر :- الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى :

البنك الدولي ، بيانات ومؤشرات حول مصر للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٤) .

سنة ١٩٩٠ . أما أعلى نسبة لتحويلات العاملين الى الأعانات الأئمانية الرسمية فقد سجلت سنة ٢٠١١ ، بحيث بلغت ٣٤٥٥,٨% ، ويعود إرتفاع هذه النسبة الى الظروف و الأوضاع السياسية والأقتصادية التي رافقت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، والتي ادت الى توقف أغلب المساعدات الأئمانية الرسمية الى مصر والتي إنخفضت الى ٤١٤,٥ مليون دولار فقط . كما نلاحظ أيضاً من نفس الجدول بان متوسط نسبة التحويلات الى تلك المساعدات بلغت (٥٠,٢%) خلال مدة البحث ، بمعنى أن تحويلات العاملين المصريين بالخارج قد ساهمت في دعم الأقتصاد المصري بالنقد الأجنبي بشكل تعادل خمسة اضعاف الأعانات الأئمانية الرسمية خلال مدة البحث (١٩٩٠ - ٢٠١٤) .

والملاحظ من الجدول أن قيمة الأعانات الأئمانية الرسمية الى مصر بلغت أعلى مستوياتها في السنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ ، والتي بلغت ٥٥٠٥,٧ و ١١٩٢٠,٣ مليون دولار على التوالي ، والتي تعود الى تدفق الاعانات و المساعدات المقدمة من الدول الخليجية وخصوصاً من السعودية والأمارات والكويت لدعم تغيير النظام السياسي في مصر . والجدير بالذكر أن السنوات التي شهدت أعلى مستويات المساعدات الرسمية الى مصر هي تلك السنوات التي قدمت خلالها دول الخليج مساعدات الى مصر بسبب مواقف مصر المؤيدة للدول الخليجية بخصوص تحرير الكويت في السنوات ١٩٩١-١٩٩٣ حيث بلغت المساعدات الأئمانية الرسمية (٥٤٢٥,٦ و ٥٠١٠ و ٣٥٩٢) مليون دولار على التوالي . وكذلك الحال بالنسبة للسنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ وكما أسلفنا والتي إرتبطت بالمحافظة على المصالح الأستراتيجية لمنظومة الدول الخليجية في المنطقة عن طريق دعم السلطة السياسية القائمة في مصر منذ ٣ يوليو ٢٠١٣ .

سابعاً :- دور تحويلات العاملين في تغطية عجز ميزان الحساب الجاري

من المؤشرات الأخرى المستخدمة في تقويم دور وأهمية تحويلات العاملين في إقتصاد البلدان المستقبلية والمرسلة للتحويلات هو دور تلك التحويلات في تغطية أو إحداث العجز في ميزان الحساب الجاري وبالتالي ميزان المدفوعات ، وذلك بإعتبار أن التحويلات تسجل ضمن الحساب الجاري في ميزان المدفوعات . ويتضح ذلك عند مقارنة وضع الحساب الجاري مع احتساب التحويلات بوضعه عند استثناء تلك التحويلات .

ف عند ملاحظة الجدول (١٢) يتبين بأن ميزان الحساب الجاري المصري مع احتساب تحويلات العاملين قد سجل فائضاً للمدة ١٩٩٠ - ١٩٩٦ (عدا سنة ١٩٩٥) على الرغم من حجم هذا الفائض إتجه نحو الانخفاض طيلة تلك المدة ، حيث كان رصيد الحساب الجاري ٣٨١٩,٩ مليون دولار سنة ١٩٩٠ ، بعدها إستمرت بالانخفاض الى أن وصل الى ١١٨,٦ مليون دولار سنة ١٩٩٦ (عدا سنة ١٩٩٥ والتي سجلت عجزاً) . بعدها "أي منذ سنة ١٩٩٧" بدأ الحساب الجاري يسجل عجزاً وبمقدار ٢٤٧٨,٦ مليون دولار ، واستمر هذا العجز ولكن بشكل متناقص حتى بلغ ٣٣,٤ مليون دولار سنة ٢٠٠٠ والذي يعتبر أقل حجم من العجز المسجل في ميزان الحساب الجاري مع التحويلات طيلة مدة البحث . لكن الملاحظ أن العجز تحول الى فائض مرة أخرى منذ سنة ٢٠٠١ حتى بلغ ٦١٤,٢ مليون دولار واستمر بالارتفاع ثم الانخفاض حتى بلغ ٨٨٨,٣ مليون دولار سنة ٢٠٠٧ . ومنذ سنة ٢٠٠٨ عاد ميزان الحساب الجاري ليسجل عجزاً مستمراً حتى وصل الى ١٢٤٥٦,٩ مليون دولار سنة ٢٠١٤ ، وسجل الحساب الجاري أكبر عجز سنة ٢٠١٢ وبمقدار ١٣٩٧٠ مليون دولار طيلة مدة البحث . مما سبق يتبين بأن ميزان الحساب الجاري مر بأربع فترات ، الأولى (١٩٩٠ - ١٩٩٦ " عدا ١٩٩٥ ") سجلت فائضاً ، ثم الثانية (١٩٩٧ - ٢٠٠٠) إنقلبت عجزاً ، فالثالثة (٢٠٠١ - ٢٠٠٧) تحولت فائضاً ، وأخيراً الفترة الرابعة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤) . ورغم هذا التذبذب بين العجز والفائض ، فقد سجل متوسط رصيد الحساب الجاري للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٤ عجزاً بمقدار ٢٨٨١,٩ مليون دولار .

أما عند إستبعاد تحويلات العاملين من ميزان الحساب الجاري، فيلاحظ بان وضع الميزان قد إنقلب الى عجز مستمر وبمبالغ كبيرة طيلة مدة البحث (عدا سنة ٢٠٠٣ التي شهدت فائضاً بمقدار ٤٥٧,٢ مليون دولار) ، حيث كان أقل عجز بمبلغ ٤٣٠,١ مليون دولار سنة ٢٠٠٤ . في حين ان أكبر عجز قد سجل سنة ٢٠١٢ وبمبلغ ٣٣٢٠٧,٣ مليون دولار . والملاحظ أن متوسط رصيد الحساب الجاري للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٤ كان عجزاً بمقدار ١٦١٦١,٤ مليون دولار . ومن خلال مقارنة ذلك مع ما يقابله لنفس المدة والذي كان عجزاً أيضاً ولكنه بمقدار ٢٨٨١,٩ مليون دولار ، يتبين بوضوح الدور الذي تمارسه تحويلات المصريين العاملين في الخارج في إحداث فائض في ميزان الحساب الجاري لثلاثة عشرة سنة من إجمالي عدد سنوات الدراسة والبالغة خمس وعشرون سنة ، بالإضافة الى دورها في تخفيف عجز الحساب الجاري وبالتالي ميزان المدفوعات المصري للسنوات المتبقية من مدة البحث .

الجدول (١٢)

رصيد الحساب الجاري لمصر مع تحويلات العاملين وبدونها للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٤)

(المبالغ بملايين الدولارات)

السنوات	إجمالي تحويلات العاملين	رصيد الحساب الجاري مع التحويلات	رصيد الحساب الجاري بدون التحويلات

(٤٦٣,٦)	٣٨١٩,٩	٤٢٨٣,٥	١٩٩٠
(١٣٨٤,١)	٢٦٦٩,٩	٤٠٥٤	١٩٩١
(٣٨٠٨,٩)	٢٢٩٥,١	٦١٠٤	١٩٩٢
(٥٢٥٤,١)	٤٠٩,٩	٥٦٦٤	١٩٩٣
(٣٢٨٦,١)	٣٨٥,٩	٣٦٧٢	١٩٩٤
(٣٤١١,٤)	(١٨٥,٤)	٣٢٢٦	١٩٩٥
(٢٩٨٨,٤)	١١٨,٦	٣١٠٧	١٩٩٦
(٦١٧٥,٦)	(٢٤٧٨,٦)	٣٦٩٧	١٩٩٧
(٥٠٩٣,٨)	(١٧٢٣,٨)	٣٣٧٠	١٩٩٨
(٤٣٩٨,٤)	(١١٦٣,١)	٣٢٣٥,٣	١٩٩٩
(٢٨٨٥,٤)	(٣٣,٤)	٢٨٥٢	٢٠٠٠
(٢٢٩٧,٢)	٦١٤,٢	٢٩١١,٤	٢٠٠١
(٩٥٠,١)	١٩٤٣	٢٨٩٣,١	٢٠٠٢
٤٥٧,٢	٣٤١٨,١	٢٩٦٠,٩	٢٠٠٣
(٤٣٠,١)	٢٩١٠,٦	٣٣٤٠,٧	٢٠٠٤
(٣٢٦٥,٤)	١٧٥١,٩	٥٠١٧,٣	٢٠٠٥
(٣٠٦٠,٦)	٢٢٦٩	٥٣٢٩,٥	٢٠٠٦
(٦٧٦٧,٥)	٨٨٨,٣	٧٦٥٥,٨	٢٠٠٧
(١٣١١٨,٣)	(٤٤٢٤,٣)	٨٦٩٤	٢٠٠٨
(١١٤٦٧,٢)	(٤٣١٧,٦)	٧١٤٩,٦	٢٠٠٩
(١٨٥٤٠,٩)	(٦٠٨٧,٨)	١٢٤٥٣,١	٢٠١٠
(٢٤٤٧٠,٦)	(١٠١٤٦,٣)	١٤٣٢٤,٣	٢٠١١
(٣٣٢٠٧,٣)	(١٣٩٧٠,٩)	١٩٢٣٦,٤	٢٠١٢
(٢١٨٠٤)	(٣٩٧٠,٩)	١٧٨٣٣,١	٢٠١٣
(٣٢٠٢٦,٣)	(١٢٤٥٦,٩)	١٩٥٧٠,٤	٢٠١٤
(١٦١٦١,٤)	(٢٨٨١,٩)	متوسط المدة (١٩٩٠ - ٢٠١٤)	

المصدر : الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى :

- البنك المركزي المصري ، ميزان المدفوعات المصري .

- وزارة الصناعة والتجارة المصرية ، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

الأستنتاجات والمقترحات

من خلال تقويم أثر تحويلات العاملين المصريين بالخارج في الاقتصاد المصري للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٤)

فقد تم التوصل الى الأستنتاجات والمقترحات الآتية :-

أولاً: الاستنتاجات :

١- إن أهمية تحويلات العاملين تكمن في كونها تتميز عن باقي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بأنها تمثل أساسا تدفقات بالصراف الأجنبي ، وغير مقيدة باستخدام معين ، كما هو الحال بالنسبة لبعض التدفقات الأخرى لرأس المال (كالأستثمار الأجنبي المباشر والأقتراض الخارجي) . كذلك فان التحويلات لا تحمّل دول الأصل بأية فوائد عليها أو أي شكل من الأشكال الأخرى لخدمة الديون ، كما أنها لا تتطلب سداداً لاحقاً. أي أنها مقبوضات نهائية ولا تترتب عليها التزامات نقدية أو حقيقية مستقبلية . بالإضافة الى ذلك فإنها لا ترتبط بأي نوع من الضغوط السياسية من جانب الدول التي تتدفق منها هذه التحويلات على دول الأصل ، كما هو الحال في تدفقات المعونات الخارجية .

٢- إن أهمية تحويلات العاملين في تغيير أوضاع الحسابات الخارجية للبلدان المتلقية تزداد كلما زادت نسبة التحويلات التي تتدفق من خلال القنوات الرسمية.. فحسب تقديرات البنك الدولي فإن تحويلات العاملين عبر القنوات غير الرسمية تقدر ب (٥٠%) من إجمالي حجم التحويلات الخارجية . مما يعني أن الحجم الحقيقي لتحويلات العاملين المصريين بالخارج يتجاوز الأرقام المعلنة بصورة كبيرة ، الأمر الذي يجعل تأثيراتها بالغة الأهمية في إقتصادات الدول المتلقية للتحويلات ومنها الإقتصاد المصري .

٣- تعد تدفقات تحويلات العاملين المصريين بالخارج إحدى أهم القنوات والمصادر التي تمد مصر بالنقد الأجنبي والتي تأتي بعد الصادرات مباشرة وتتفوق على المصادر التقليدية الأخرى مثل الأستثمار الأجنبي المباشر و الإعانات الأئمانية الرسمية ، لذلك فإن صانع السياسة في مصر لا بد وان يتعامل بحذر شديد مع هذه التدفقات حتى يضمن استقرارها وعدم تأثر سوق النقد الأجنبي ومن ثم معدل سعر صرف الجنيه المصري تبعاً لذلك. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذه التحويلات تؤثر إيجابياً على النمو الأقتصادي في مصر ، وذلك بسبب مساهمتها في إرتفاع مستويات الدخل لشريحة كبيرة من المصريين وبالتالي فإنها تساهم في تقليص حدة الفقر و تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل والمحافظة على نوع من التوازن الاجتماعي .

٤- إن تحويلات العاملين تتميز عن بقية التدفقات المالية باستقرارها النسبي وأن اتجاهاتها تعاكس دورة الأعمال في إقتصادات الدول المستقبلية للتحويلات، أي أن تحويلات العاملين قد ترتفع عند حدوث تراجع في مستوى النشاط الأقتصادي من جراء حدوث صدمات مالية أو كوارث طبيعية أو نزاعات سياسية في الدول المستقبلية للتحويلات ، وهذا ما تم ملاحظته في إرتفاع حجم التحويلات في السنوات ٢٠١٢ - ٢٠١٤ في مصر والتي شهدت أوضاع سياسية و اقتصادية سيئة .

٥- تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر مصادر التحويلات إلى مصر، حيث يتم تحويل أكثر من ثلث تحويلات المهاجرين منها وبالغة (٣٣,٦ %) . وتأتي المملكة العربية السعودية بالمرتبة الثانية من حيث حجم التحويلات بنسبة ١٨,١% من إجمالي التحويلات ومن الملاحظ أن الدول النفطية الخليجية تستحوذ على ما يقارب نصف تحويلات العمالة المصرية والتي بلغت (٤٧,٢%) من إجمالي تحويلات العاملين المصريين خلال تلك المدة . وكما أسلفنا فإن الهجرة المصرية الى الدول الخليجية تتميز بكونها هجرة مؤقتة ، ومن إيجابيات هذا النوع من الهجرة أنه شديد الصلة بالوطن وبالتالي فأن المهاجر يحول النسبة الأكبر من مدخراته الى البلد الام خصوصاً في ظل عدم السماح لهم بإستثمار مدخراتهم داخل تلك الدول المستقبلية لهم . وهذا ما يفسر تأثر تحويلات العاملين الى مصر بالتقلبات الاقتصادية التي تشهدها تلك الدول وبالأخص ما يرتبط بالتقلبات في أسعار النفط والتي تعد المصدر الرئيسي لتمويل الموازنات العامة فيها

٦- تكتسب تحويلات العاملين أهمية متزايدة لمصر باعتبارها إحدى أهم الدول المصدرة للعمالة على مستوى العالم . حيث أن مصر تأتي ضمن الدول الرائدة على مستوى العالم من حيث حجم التحويلات المتلقية ، أي أنها ضمن الدول العشر الأوائل على مستوى العالم من حيث حجم التحويلات . حيث احتلت تدفقات تحويلات العاملين المركز الثاني من بين جميع مصادر تدفقات النقد الأجنبي بعد الصادرات السلعية ومتقدمة على إيرادات السياحة وقناة السويس و الإستثمار الأجنبي المباشر و المساعدات الرسمية خلال مدة البحث .

٧- ان النسبة الأكبر من تحويلات العاملين في مصر تستخدم في تغطية التكاليف المعيشية اليومية والذي يعتبر أساساً ضمن محددات تحويلات العاملين مما يعكس مؤشراً سلبياً بالنسبة للعملية التنموية في مصر وذلك قد يكون بسبب ضعف وتحلف البيئة الأستثمارية في مصر كباقي البلدان النامية ، والتي هي بيئة طاردة وغير مستوعبة للإستثمار بسبب البيروقراطية المعقدة وإرتفاع التكاليف وعدم الشفافية ، حيث أن مصر تأتي بالمرتبة الخامسة من بين تلك الدول العربية المتلقية للتحويلات والتي تمتلك بيئة أعمال طاردة الى حد ما والذي يعتبر مؤشراً سلبياً لدولة تمتلك أكبر عدد من العاملين المغتربين من بين الدول العربية.

٨- إن جميع المؤشرات التي تم إستخدامها لغرض تقويم أثر تحويلات العاملين في الاقتصاد المصري للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤) عكست الدور المهم والأيجابي لتحويلات العاملين في الاقتصاد المصري . فعلى سبيل المثال بلغ متوسط نسبة التحويلات الى الصادرات ٦٤.٣% خلال مدة البحث، كما بلغ متوسط نسبة التحويلات الى الأستيرادات ٢٤,٨% للمدة ذاتها. وكذلك الحال بالنسبة لمتوسط نسبة تحويلات العاملين الى الأستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت ٥٦٣% وهي نسبة مرتفعة جداً . إضافةً الى ذلك فقد بلغ متوسط نسبة التحويلات الى إجمالي المساعدات الأئمانية الرسمية (٥٠,٢%) خلال مدة البحث وهي نسبة مرتفعة جداً أيضاً . هذا فضلاً عن إرتفاع جميع المؤشرات الأخرى التي تم إستخدامها والتي تعكس أهمية تحويلات العاملين وآثارها الأيجابية على الاقتصاد المصري .

ثانياً :- المقترحات :

- ١- لتوجيه المزيد من تحويلات العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية وبغية تنمية هذه التدفقات وتعظيم فوائدها للاقتصاد المصري، فإن صانع السياسة المصرية لا بد أن يعمل باستمرار على تحسين البيئة الاستثمارية والقضاء على البيروقراطية وتسهيل وتبسيط إجراءات استخراج تصاريح القيام بالاستثمار وبالتالي تخفيض كلفة المعاملات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية ، وكذلك العمل على دعم وتطوير المؤسسات القانونية والقضائية لحماية المستثمر . فضلاً عن العمل على تطوير التشريعات والأنظمة المالية والضريبية بشكل يساعد على جذب هذه التحويلات وتعبئتها وتوجيهها نحو مجالات الاستثمار المنتجة .
- ٢- إستمرار العمل بسياسة منح الإعفاءات الضريبية وأسعار الصرف التشجيعية للعاملين المصريين بالخارج بغية تشجيعهم على استخدام القنوات الرسمية في عملية التحويل .
- ٣- العمل على إصلاح وتطوير البنية التحتية للخدمات المصرفية كزيادة درجة الأنتشار المصرفي وخصوصاً في المناطق النائية والأرياف والتي تنحدر منها نسبة كبيرة من العاملين المصريين بالخارج ، وتطوير شبكة الصراف الآلي ، مما يساعد على خفض تكاليف عملية تحويل الأموال وتسريع تسليمها للمرسل له .
- ٤- من أجل تحفيز وتشجيع الأسر المتلقية للتحويلات على العمل و استثمار جزء من هذه التحويلات ، يجب العمل على توعية تلك الاسر بأساليب توظيف تلك الموارد المالية المتاحة لها ، وذلك من خلال إقناعهم باهمية إنشاء مؤسسات خاصة للتمويل الجزئي وذلك بالتعاون مع الهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، والتي يمكنها استقطاب التحويلات وإستثمارها وبالتالي توفير مصادر للدخل من ارباح هذه الاستثمارات بشكل منتظم للأسر المتلقية لتلك التحويلات . كما يمكن لهذه المؤسسات أيضاً الدخول في شراكات مع تلك الأسر في مشروعات صغيرة تفيدهم ليست فقط من خلال الارباح النقدية ، ولكن ايضاً باستدراج تلك الاسر ودمجهم في سوق العمل بشكل تدريجي ومنتظم .
- ٥- فتح فروع للمصارف المصرية في الدول (او المدن والمناطق) التي لا تتوفر فيها و التي يتواجد فيها المصريين ليكون قريباً من هؤلاء الزبائن ما يسهل عليهم اجراء العمليات المصرفية، وبالتالي يوفر عليهم دفع تكاليف التحويل والعمولات ، كما يستفيدون من بقية الخدمات والمنتجات التي تقدمها هذه الفروع بشكل مباشر .
- ٦- إصدار منتجات وخدمات مصرفية خاصة بالمغتربين وتسويقها لهم ، وتقديم علاوات ومحفزات وتسهيلات أخرى عن الحسابات التي يفتحها المهاجرون .

المصادر والمراجع :

أولاً : المصادر باللغة العربية :

١-السقا، د. ابراهيم محمد ،(٢٠٠٨)، تحويلات العمالة الوافدة ، مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون.

<http://economyofkuwait.blogspot.com>

- ٢- السقا، د. ابراهيم محمد، (٢٠١٠)، تحويلات العمالة المصرية : نظرة عامة ، مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون .
- http://economyofkuwait.blogspot.com/2010/02/blog-post_4317.html
- ٣- السقا، د. ابراهيم محمد، (١٩٩٨)، محددات تحويلات المهاجرين العرب ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ٢٦، المجلد ٣ .
- ٤- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، (٢٠٠٤) ، تحويلات العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون - محدداتها و آثارها الاقتصادية -، مجلة التعاون ، السنة ١٩ ، العدد ٥٩ .
- ٥- البنك الدولي ، بيانات ومؤشرات حول مصر للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٤) . www.ib.org
- ٦- البنك المركزي المصري ، قطاع البحوث الاقتصادية ، المجلة الاقتصادية ، المجلد ٢٥ ، العدد ٣ ، ٢٠١٤ / ٢٠١٥ .
- ٧- البنك المركزي المصري ، ميزان المدفوعات المصري 1990-2013 www.cbe.org.eg/arabic
- ٨- العويش وآخرون، د. عبد العزيز الحمد، (٢٠٠٣)، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، تحويلات العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون - محدداتها و آثارها الاقتصادية - .
- ٩- إيسرن وآخرون، جينيفر، (٢٠٠٥) ، إعداد إستراتيجية لتحويل الأموال : إرشادات موجهة للجهات المقدمة للخدمات المالية التي تراعي صالح الفقراء ، دراسة عرضية رقم ١٠ ، واشنطن D.C .
- ١٠- بدران وآخرون، د. منى فريد (٢٠١٣)، لمحة عن الاقتصاد المصري، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
- ١١- جامعة الدول العربية، (٢٠١٤) ، قطاع الشؤون الاجتماعية ، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، التقرير الأقليمي للهجرة الدولية العربية " الهجرة الدولية والتنمية " ، القاهرة .
- ١٢- خشاني ، محمد ، (٢٠٠٧) ، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال أفريقيا ، الرباط .
- ١٣- زهري ، أيمن ، (٢٠١٤) ، إستراتيجيات وسياسات توجيه تحويلات العاملين بالخارج نحو تمويل التنمية - حالة مصر - ديسمبر .
- ١٤- عثمانة و الزعي ، عبدالباسط عبد الله وبشير خليفة ، (٢٠٠٨) ، الآثار الاقتصادية الكلية طويلة المدى لهجرة العمالة : دراسة تحليلية قياسية للحالة الأردنية (١٩٧٣ - ٢٠٠٤) ، مجلة العلوم الإدارية ، المجلد ٣٥ ، العدد ٢ .
- ١٥- صالحى ، و داد ، (٢٠١١ - ٢٠١٠) ، التحويلات المالية للمهاجرين : دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري . قسنطينة.
- ١٦- صندوق النقد الدولي وآخرون ، (٢٠٠٩) ، المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين - مرشد لمعدي الاحصاءات ومستخدميها - ، واشنطن D.C .
- ١٧- صندوق النقد العربي ، (٢٠٠٥) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد .
- ١٨- صندوق النقد العربي ، (٢٠٠٧) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد .
- ١٩- صندوق النقد العربي ، (٢٠٠٩) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد .

- ٢٠- فارس ، محمد الأمين (٢٠٠٦) ، تحويلات العمال المهاجرين الى المنطقة العربية " السمات والآثار " ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الأسكوا .
- ٢١- غفور، نرمن معروف ،(٢٠٠٤) ، التحويلات دون مقابل واثرها على اوضاع الحسابات الخارجية في البلدان المتلقية - ميزان المدفوعات المصري حالة دراسية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
- ٢٢- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، (٢٠١٢) ، تقرير أقل البلدان نموا ٢٠١٢- تسخير التحويلات المالية ومعارف المغتربين لبناء القدرات الإنتاجية "عرض عام" ، الأمم المتحدة ، نيويورك وجنيف .
- ٢٣ - مطر وآخرون، موسى سعيد، (٢٠٠٨) ، التمويل الدولي ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان .
- ٢٤-وزارة الصناعة والتجارة المصرية، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات. www.goic.org.eg
- ٢٥-وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية ومنظمة الهجرة الدولية،(٢٠٠٣)،الهجرة المصرية المعاصرة. ثانياً : المصادر باللغة الأنكليزية :

- 1- Cerstin Sanders, (Bank Consulting)(٢٠٠٣) ،"Migration Remittances to developing countries": prepared for UK Dep. Of International Developmen.,
- 2- Conda , J . (١٩٨٢) ،"The Future of international migration in the Arab world" , Escwa.
- 3-Glytsos, N. (1988)، " Remittances in Temporary Migration : A theoretical Model and its Testing with the Greek-German Experience " Weltwirtschaftliches Archiv, Vol. 124.
- ٤ -Lucas, R. & Stark, O. (1985) ، " Motivations to Remit: Evidence from Botswana " Journal of Political Economy, Vol. 93.